

جامعة مولود معمري تيزي وزو.

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.



التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي
دراسة حالة ليبيا.

مذكرة مكلمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تخصص : دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

زردومي علاء الدين

إعداد الطالبين :

- بكدوش فريزة.

- قاسيمي أمازيغ

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/ زردومي علاء الدين:..... مشرفا

أ/ غنام فايذة:..... ممتحننا

أ/ مزياني لطفي:..... رئيسا

السنة الجامعية 2015-2016

الاهداء

نحمد الله عزّ وجل الذي منّ علينا بفضلِهِ وأعاننا على إتمام هذا البحث، ونسأله
الهداية والتوفيق في أعمالنا مستقبلاً.

نهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما
عرفانا وتقديراً لكل الأهل

أصدق التمنّيات والتشكرات لكل الزملاء وزميلات الدراسة، الذين رافقونا طوال
المشوار الدراسي

تقبلوا منا كل الحب والتقدير.

وشكراً جزيلاً

شكر و عرفان

لايفوتنا بمستهل هذه الدراسة أن نتوجه بالشكر للأستاذ
المشرف الأستاذ زردومي علاء الدين الذي شرفنا بقبوله
الإشراف على هذه المذكرة .

ونتقدم بشكرنا إلى أساتذتنا المحترمين في كلية العلوم السياسية
والعلاقات الدولية وكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب ومن
بعيد لإتمام هذه الدراسة .

خطة البحث

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي النظري للأمن.

تمهيد.

المبحث الأول: مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن والمفاهيم المشابهة له.

المطلب الثاني: خصائص وأبعاد الأمن.

المطلب الثالث: آليات ومستويات الأمن.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأمن.

المطلب الأول: النظريات التقليدية الكلاسيكية.

المطلب الثاني: النظرية التكوينية/ البنائية.

المطلب الثالث: النظرية النقدية للدراسات الأمنية.

المبحث الثالث: التحليل الجيوسياسي للتهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: مصادر وعوامل التهديد الأمني.

المطلب الثاني: التحليل الجيوسياسي للتهديدات الأمنية الجديدة.

خلاصة.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة.

تمهيد.

المبحث الأول: المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي.

المطلب الثاني: أهمية المنطقة المغاربية.

المطلب الثالث: الأهمية الحضارية والثقافية والدينية.

المبحث الثاني: المنطقة المغاربية كساحة للتهديدات الدائمة.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية وهشاشة الأمن العربي.

المطلب الثاني: الهشاشة الأمنية وانتشار التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغربية.

المطلب الثالث: الأزمات الداخلية وأثارها على أمن الدول المغربية. خلاصة.

الفصل الثالث: الأزمة الليبية وتداعياتها على المنطقة المغربية. تمهيد.

المبحث الأول: عوامل لتحول السياسي وأبعاد الأزمة الليبية.

المطلب الأول: عوامل التحول السياسي في ليبيا.

المطلب الثاني: أبعاد الأزمة الليبية.

المبحث الثاني: تأثيرات التهديدات الأمنية في ليبيا على دول المغرب العربي.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية في ليبيا وأثارها على الأمن في الجزائر.

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في ليبيا وأثارها على الأمن في تونس.

المبحث الثالث: مسارات الأزمة الليبية في ليبيا وتداعياتها المستقبلية .

المطلب الأول: سيناريو اللااستقرار (بقاء الوضع الراهن) .

المطلب الثاني: سيناريو الفوضى والحرب (تفاقم الأزمة) .

المطلب الثالث: سيناريو السلم والتسوية السلمية للأزمة الليبية.

خلاصة.

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة:

شهدت منطقة المغرب العربي تحولات إقليمية ودولية أصبحت أكثر تأثيراً على ترسيم رهن منطقة المغرب العربي ومستقبلها، خاصة بعد تحولات الربيع العربي، التي أثرت على الجانب الأمني لبعض دول المغرب العربي ومن بينها ليبيا، الأمر الذي أدى إلى دخول المنطقة في حالة اللااستقرار.

وعلى ضوء هذه المتغيرات يأتي تناول موضوع التهديدات اللاتماثلية في منطقة المغرب العربي بأنواعه المختلفة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة، هشاشة الدول... إلخ) والتي انعكست بشكل مباشر على أمن واستقرار المنطقة، كما أن التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي منبعثة من البيئة الداخلية الناتجة عن الانهيار الدولاتي.

1- أهمية الموضوع:

يعتبر الأمن بصفة عامة من المواضيع المثيرة للنقاش في العلاقات الدولية نظراً لأهميته، فهو مطمح ومطلب كل الشعوب على وجه الأرض، فهو إذن الغاية المنشودة يتعامل معه الأفراد والدول فهو إن صح القول فهو مركز يستند إلى عدة أبعاد، فمتطلباته غير ثابتة تزداد مع تزايد طلبات الأفراد، ففي كل مرحلة تظهر تطورات جديدة تدخل ضمن الأمن ما يستدعي دراسته ودراسة ما يهدده.

أ - الأهمية العلمية: الرغبة في فهم وتحليل تعقيدات البيئة الأمنية في منطقة المغرب العربي وتكمن أهمية الدراسة في حديثها عن التهديدات الأمنية في المغرب العربي وتزداد أهمية الحديث عن التحولات الإقليمية في هذه المنطقة بعد الحراك العربي.

ب - الأهمية العملية: باعتبار منطقة المغرب العربي مجال حيوي واستراتيجي وبالتالي لا بد من معرفة تحولات الحاصلة في المنطقة المغاربية بصفة عامة وحالة ليبيا بصفة خاصة.

2- أسباب اختيار الموضوع:

✓ الأسباب الذاتية: بما أن الشعوب العربية استوعبت تحول مفهوم الأمن ضمن المتغيرات الأمنية الجديدة، فلقد تولدت لدي رغبة وقناعة في البحث أكثر في ميدان الأمن والتحولات التي عرفها بعد الحرب الباردة، فلقد ركزت في دراستي على المغرب العربي، بسبب المشاكل الأمنية وكذا الأزمات التي يتخبط فيها المغرب العربي.

✓ **الأسباب الموضوعية:** في ظل التحولات الإقليمية التي عرفتتها منطقة المغرب العربي وتنامي التهديدات الأمنية الجديدة خاصة بعد الربيع العربي. قمنا بإلقاء الضوء على دراسة حالة ليبيا من خلال تبيان التهديدات والقضايا الأمنية الجديدة فيها، وكيف أثرت على المغرب العربي، خاصة ظاهرة الإرهاب التي عانى بكثرة وغيرها من التهديدات.

✓ - إلى جانب أن هذا الموضوع جديد، إذ تعتبر القضية الليبية من أحد القضايا التي لم يتم تناولها بكثرة الدراسة والتحليل.

3- أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة مجموعة من الأهداف وهي:

- 1- التعمق في ظاهرة التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي.
- 2- البحث عن الأسباب الحقيقية لهذه التهديدات والتي مست كل دول المغرب العربي.
- 3- معرفة مخلفات الأزمة في ليبيا والآثار الناجمة عن سقوط نظام معمر القذافي.

الإشكالية:

4- إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة إشكالية الأمن في ظل التغيرات والتطورات التي عرفها المغرب العربي، فأقليم المغرب العربي هو أحد الأقاليم التي تشهد العديد من التهديدات على كافة المستويات، الأمر الذي أدى إلى التفكير في وضع العديد من الإستراتيجيات والخطط لمواجهةها وبالتالي تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به إلى صياغة الإشكالية التالية:

✓ **كيف تأثر التهديدات الأمنية الجديدة على دول المغرب العربي وعلى الحراك الاجتماعي في ليبيا؟**

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

1. ماذا نعني بمفهوم الأمن؟
2. ما هي التهديدات الأمنية الجديدة للمغرب العربي؟
3. ما تأثير الأزمة الليبية على الأمن في المغرب العربي؟
- 5- ماهي أهم السيناريوهات المستقبلية للأمن في المنطقة المغاربية؟

5 - فرضيات الدراسة:

1. إذا كانت الدول المغاربية تعرف وضعاً متدنياً سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية في المنطقة.
2. كلما ازدادت هشاشة النظام في الدول المغاربية أدى إلى وجود تهديدات أمنية جديدة في المغرب العربي.
3. كلما تصاعدت الأزمة الليبية كلما أثر ذلك سلباً على دول الجوار.

6 المقاربة المنهجية:

اتبعنا في دراستنا مقارنة منهجية مركبة تستند على مجموعة من المناهج تتمثل في:

7-1- المنهج التاريخي:

الذي يفيد الموضوع في تتبع كل التحولات والتطورات التي طرأت على الدراسات الأمنية، وذلك من محاولة دراسة وتحليل مختلف السياقات التي تشكل منها مفهوم الأمن وكذلك مراقبة وملاحظة الإطار التاريخي الذي ظهرت فيه كل التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، وقد استخدم هذا المنهج في الفصل الأول لرصد مختلف مراحل التاريخية لمصطلح الأمن.

7-2- منهج دراسة الحالة:

وتبرز أهميته في الجانب التطبيقي للدراسة واستخدم هذا المنهج في الفصل الثالث، فنموذج الدراسة هو المغرب العربي والجانب التطبيقي هو دراسة حالة ليبيا. وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فبالإضافة إلى كونه المنهج المستخدم في تقصي محاور ومستويات البنية الأمنية في النظام الدولي، فهو الأداة الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق. وتبرز أهميته في الجانب التطبيقي.

7-3- منهج تحليل النظم:

أثناء تطرقنا للأزمة الليبية فإن نظام القذافي أثر على النظام النسقي والبنوي للنظام السياسي الليبي مما نتج عنه اختلالات هيكلية على المشهد الليبي وتداعيات هذا الأخير على أمن دول الجوار.

7 - 4 المقاربات الأمنية: أثناء تناولنا لهذه الدراسة التي هي تحت عنوان التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي دراسة حالة ليبيا، إستعنا بمجموعة من النظريات والمقاربات التي وظفناها في هذا العمل.

أ - المقاربة الواقعية للأمن: تتدرج المقاربة الواقعية ضمن المنظور العقلاني التفسيري للعلاقات الدولية وتقوم هذه المقاربة على أساس أن الأمن يشكل هاجس أساسي للدولة تسعى دائما لتحقيقه وترتكز هذه المقاربة على مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية وتوازن القوى.

ب- المقاربة الليبرالية للأمن:

تبرز هذه المقاربة دور أهمية المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات والحروب الدولية، فالمؤسسات والمنظمات الدولية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي.

أ - النظرية التكوينية/ البنائية:

حسب هذه النظرية فإن الأمن ما تريد الدولة تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية، فالبنائية تقوم على مسلمات وتبحث في قضايا سياسية مختلفة كالهوية، الخطاب السياسي، القيم الثقافية، إدراكات صانع القرار، وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي.

ب - النظرية النقدية:

الواقعية حسب أنصار هذه النظرية هي أحد أكبر المشاكل المركزية لانعدام الأمن الدولي وذلك إن الواقعية هي خطاب القوة وحكم ساد في ميدان السيادة الدولية، يتضح مما سبق أن الاتجاه النقدي للأمن في مجال الدراسات الأمنية يحاول الخروج بنتيجة مفادها أن تحقيق الأمن والسلم الدوليين لا يكون سوى بضمان الأمن البشري.

7 حدود الدراسة:

تشمل حدود الإشكالية الجوانب التالية:

6-1- النطاق المكاني:

سأنتقل إلى موضوع التهديدات الأمنية في المغرب العربي، دراسة حالة ليبيا، مع إبراز موقع منطقة المغرب العربي، وأهميتها الإستراتيجية.

6-2- النطاق الزمني:

تركز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة 2001-2014، غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تعود إلى فترة نهاية الحرب الباردة وتفسير التحولات الإستراتيجية في المنطقة.

8- صعوبات الدراسة:

- 1- نقص الدراسات العلمية فيما يخص الملف الليبي وتبقى خاضعة للنسيية بشكل كبير، فهي مجرد اجتهادات توصل إليها خبراء في المجال الأمني.
- 2- مشكل ندرة المعلومات حول الأزمة الليبية، إن لم نقل عدم وجودها أصلا خصوصا من الناحية المنهجية بحيث هناك قصور منهجي للدراسة.
- 9- **تقسيمات الدراسة:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة عمل تتكون من ثلاثة فصول تتمثل في:

الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري للدراسة ، فتطرقنا فيه إلى تعريف الأمن وبعض المصطلحات المشابهة له، مع ذكر مجالاته وخصائصه ومستوياته كذلك. إذ كان يقتصر على بعد واحد أم أن له عدة أبعاد، ثم تطرقنا إلى المقاربات والنظريات التي تناولت هذا الموضوع والتعرف على حجم التحول في مضامين الأمن.

الفصل الثاني: فقد تطرقنا فيه إلى طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، بحيث حاولنا في المبحث الأول التطرق إلى المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة المغرب العربي، يليه أهمية هذه المنطقة من الناحية الإستراتيجية، السياسية، الثقافية، الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقد ركزنا فيه على المنطقة المغاربية كساحة للتهديدات الدائمة، حيث تناولنا في المطلب الأول التهديدات التقليدية وهشاشة الأمن المغاربي، فأما المطلب الثاني فتناولنا فيه الهشاشة الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية، وأخيرا المطلب الثالث والمتمحور حول الأزمات الداخلية وأثارها على أمن الدول المغاربية.

الفصل الثالث: تناولنا فيه الأزمة الليبية وتداعياتها على المنطقة المغاربية، ففي المبحث الأول تناولنا عوامل التحول السياسي وأبعاد الأزمة، حيث استعرضنا في المطلب الأول عوامل التحول السياسي في ليبيا، أما المطلب الثاني ركزنا فيه على أبعاد الأزمة الليبية، وفي المبحث الثاني بينا فيه تأثيرات التهديدات الأمنية في ليبيا على دول المغرب العربي، حيث تناولنا في المطلب الأول التهديدات الأمنية في ليبيا وأثرها على الأمن في الجزائر، في

حين تناولنا في المطلب الثاني التهديدات الأمنية في ليبيا وأثرها على الأمن في تونس، أما المبحث الثالث المعنون مسارات الأزمة الليبية وتداعياتها المستقبلية، قمنا في المطلب الأول بعرض سيناريو الاستقرار (بقاء الوضع الراهن)، أما في المطلب الثاني تناولنا سيناريو الفوضى والحرب، وفي المطلب الأخير استعرضنا سيناريو السلم التسوية السلمية اللازمة.

الفصل الأول

تمهيد:

يشير مفهوم الأمن في العلاقات الدولية إلى الكثير من التعقيد والغموض، ولهذا عند الحديث عنه يدفعنا إلى التمعن في مكونات هذا المفهوم. فالشق الأول منه المتمثل في الأمن يعتبر من مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بالغموض وغياب الإجماع بين المتخصصين حول معناه، وأثار الكثير من النقاشات حول مفهومه وأبعاده مستوياته، لكن تبقى أهمية ودور الأمن في حقل العلاقات الدولية الشيء المتفق عليه ولا جدال فيه. فمن خلال هذا التقديم سنحاول التطرق في هذا الفصل من هذا البحث إلى الجانب النظري والمفاهيمي لمسألة الأمن وهذا بعرض النقاط الأساسية الآتية:

مفهوم الأمن والمفاهيم المشابهة له، خصائص وأبعاد الأمن، النظريات المفسرة للأمن، التحليل الجيوسياسي للتهديدات الأمنية الجديدة.

المبحث الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الأول: تعريف الأمن والمفاهيم المشابهة له.

أولاً: التعريف اللغوي.

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصديق، وغيرها من المعنى التي عددها علماء اللغة للأمن، ولقد ورد مفهوم الأمن في القرآن الكريم في أكثر من موضع: ومثال ذلك:

- قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ ءَاوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ

ءَامِنِينَ﴾.

- سورة يوسف الآية (99).

- وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ

فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾.

- سورة النحل (112).

- وقال عنه بعض الدارسين أنه "يتضمن عدم توقع مكروه في الزمن الآخر وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف"⁽¹⁾، والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل (global threat) والذي يتضمن التهديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الداخلي منه والخارجي⁽²⁾، وفي اللغة الأجنبية ترجع الكلمة إلى الانجليزيين (Security) إلى أصلها اللاتيني (Securitas/Securus) المستنبطة من الكلمة المركبة Sine،Cura حيث تعني Sine: "بدون، وتعني Cura: التي أصلها Curio "اضطراب"، ومنه تعني Sine،Cura بدون اضطراب ولا أمن. كما ورد المفهوم في القاموس الإنجليزي Oxford معنيين:

¹ - زكريا حسين الامن، الامن القومي" مؤخوذ من: HTTP://WWW .islamoonline. net / arabic

² - روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، القاهرة: الهيئة المصرية للتأليف والنشر، 1971، ص 89.

- المعنى الأول: حيث الأمن هو شرط توفر بيئة أمنة للأفراد وله شروط:
 - يجب أن يكون الأمن دائما.
 - يجب أن يكون الأفراد محميين ضد التهديدات.
 - يجب أن يتحرر الأفراد من شك وقوع تهديدات ما.
- المعنى الثاني: وهنا الأمن هو وسيلة لتوفير بيئة أمنة، ولهذا المفهوم استعمالات عدة منها:
 - هو وسيلة للحفاظ على القوة والمكانة.
 - هو وسيلة للدفاع وتحقيق الحماية.
 - هو وسيلة لتأمين الأفراد أو السلع أو شيء آخر⁽¹⁾

ثانيا: التعريف القانوني للأمن:

انطلاقا من المكونات اللغوية واللفظية لمبدأ الأمن القانوني باعتبار أن مفهوم الأمن عموما ينصرف إلى حالة التي يكون فيها الفرد في مأمن من المخاطر، أو الوقاية من أي خطر، أي الحماية من المخاطر.⁽²⁾

وفيما يخص التعريف المعطى الأمن القانوني من طرف المؤسسة القضائية، فيكفي بالتعريف الذي أقره مجلس الدولة الفرنسي للمبدأ: "يقتضي أن يكون المواطنون، دون كبير عناء، في مستوى تحديد ما هو مباح، وما هو ممنوع من طرف القانون المطبق"⁽³⁾.

¹ - حمدوش رياض، "تصور الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، ملتقى الأمن المتوسطي، قسنطينة: جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، 2011، ص 270.

² - ابن منظور: لسان العرب، ط1، القاهرة، دار الحديث، 2003، ص 64.

³ - منذر سليمان، "إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته"، مأخوذ من: www.acher.nu.art381.htm، يوم 06 / 03 / 2013.

ثالثا: التعريف الاصطلاحي للأمن:

لقد تعددت مرجعيات وأشكال تعريف الأمن، إذ أن هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، وهذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل أيضا، وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه إلا أنه سيصعب حصره في مفهوم واحد.⁽¹⁾

وهناك فيما يلي العديد من التعريفات التي وضعها دارسو العلاقات الدولية، لنتعرف أكثر على دلالة المصطلح، وطبيعة هذه الاختلافات بين هؤلاء المفكرين خلال محاولتهم وضع تعاريف لهذا المصطلح.

فقد عرفه "Robert Macnamara" روبرت ماكنمار بنظرة شمولية بقوله، "لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت جدا أدنى للتنمية فالأمن في نظر ماكنمار هو التنمية ومن من دون التنمية لا مجال للحديث عن الأمن".

يرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد (threat)، لذا فإن "كنيث وولتز Kneeth Waltz" قد عرف الدراسات الأمنية بأنها " تلك الدراسات التي تدرس التهديد"، بينما عرفه "ريتشارد أولمن" على أنه: الفعل أو الحدث الذي:

- يهدد بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة، مستوى حياة سكان الدولة.
- يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاحة أمام دولة ما أو مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات، تكتلات اقتصادية، منظمات دولية غير حكومية)⁽²⁾.

¹ - عبد النور بن عنتر، " تطور مفهوم الأمن " مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل، 2005، ص 56.

² - كخميس شيبلي، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة شمال الأطلسي والدول العربية، فترة ما بعد الحرب الباردة، 1991، 2008، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص 14.

- ويعرف "باري بوزان **Burry Buzan** " (1998) الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، التهديدات والانكشافات قد تبرز في أي منطقة من العالم، سوار أكانت عسكرية **Military** أو غير عسكرية **Non-Military**، لكن لتضيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية، يجب وضع مؤشرات محددة، والتي من خلالها تم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعج انعكاسات طبيعية، ومنه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه.¹

من حيث كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتساغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره ووحدته.

وقد عرفه **هنري كيسنجر** على أنه " تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".²

في نفس الإطار عرف "ولتر ليبمان **Walter Leppman** " الأمن على أنه: " حفاظ الأمة على قيمها الأساسية وقدرتها على صيانة هذه القيم حتى وإن دخلت حربا لصيانتها"،⁽³⁾ إذ يتبين أن العامل المحدد في تعريف "ولتر ليبمان" للأمن على أنه الحفاظ على القيم الأساسية للقيم الأساسية للجماعة.

لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو عدم تحديد مضمون القيم الأساسية، هل هي بقاء الدولة؟ أم هي الرفاهية الاقتصادية؟ أو الهوية الثقافية؟.... وقد حدد "ولتر ليبمان" هذه القيمة الأساسية حين عرف الأمن القومي على أنه: " محاولة الحماية ضد الأحداث التي تهدد نوعية

¹ - بوزنادة معمر، " المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 16.

² - كخميس شبيبي: المرجع السابق، ص 17.

³ - محمد نعمان بلال، "الإستراتيجية والدبلوماسية"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص 94.

الحياة لسكان هذه الدولة، لعل أهم هذه التهديدات عدم القدرة على توفير الحاجات الإنسانية، الكوارث الطبيعية وتردي الأوضاع البيئية".

بينما قدم "وايفر **Weaver** مفهوما متخصصا للأمن هو الأمن المجتمعي Sociétal Security، حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود... وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات¹ لأنها تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم، حتى أطلق على تبني هذه المظاهر مصطلح " تحديث Modernisation "، وحق الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة لاسيما وأن هذه القيم من منظور الدول المستقبلية لهذه الجماعات هي مصدر للعنف والاستقرار، لذا فإنه في سياق العولمة والاعتمادية بين الدول صار المجتمع مرجعية الأمن لا الدولة (هذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية وإنما تراجعت).

إذ يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر، فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة، كما يثير الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، صف إلى ذلك التماسك الاجتماعي أي التماسك بين طبقات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات.²

كما يمكن تعريف الأمن على أنه مجموعة من التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد في كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

¹ – John Baylis and Seter Smith, Globaliztion of world politics ,seconded, New Yourk: university raress, 2001, p255.

² – عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 13.

سواء كانت داخلية أو خارجية.¹ وأن تكون آمنة يعني أن تكون سليما من الأذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسيا وشرط مسبق للعيش بشكل محترم.²

رابعا: تحول مفهوم الأمن وتوسيع مجالاته:

مفهوم الأمن كغيره من المفاهيم الأساسية في حكم العلاقات الدولية شهد تحولا في مضمونه، على إثر انهيار الإتحاد السوفياتي وانتصار الفكر الليبرالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض التوزيع الجديد للقوى على باحث العلاقات الدولية إعادة النظر في تصوراتهم وأطروحاتهم حول مفهوم الأمن، فبعدما كان مفهوم الأمن قبل تفكك الاتحاد السوفياتي مرتكزا حول القطاع العسكري (المتمركز حول مفهوم الدولة، الأمن القومي)، توسع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى مجالات أخرى جراء ظهور نوع جديد من المخاطر التي زادت وتيرة انتشارها بفعل مسار العولمة، حيث صار لزاما على الدولة مواجهة تحديات اتية من مجالات عدة: الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي... إلخ وليس فقط مواجهة التهديد العسكري القادم من وراء الحدود،³ لذلك أصبح البعض يؤكد بأن الأمن قضية مجتمعية سياسية واقتصادية وليس فقط عسكرية. حيث ظهرت عدة تيارات تبحث في كيفية تحقيق الأمن و تفادي الحرب.⁴

وقد أطلقت على هذه الفترة الانتقالية في إعادة صياغة مفهوم الأمن مرحلة الثورة في الدراسات والشؤون الأمنية، خاصة مع تزايد أهمية ووتيرة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين مختلف النظام الدولي، فظهور مجموعة من المشاكل والقضايا العابرة للحدود جعل الدول عاجزة عن معالجة هذه الأخيرة وفق وسائل واليات حكومية محلية، أو حتى عبر اتفاقيات

¹ - أحمد الرشدي وآخرون، "المدخل إلى العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية"، القاهرة: مكتبة المعرفة، القاهرة، 2003، ص33.

² - مارتن غريفش تيري أوكلاهان، "المفاهيم الأساسية"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص164.

³ - "معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، هيثم اللّمع، القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2005، ص38.

⁴ - أحمد الرشدي وآخرون، المرجع نفسه، ص 40.

رسمية أو غير رسمية لا سيما وأن هذه المشاكل العابرة للحدود قد أضعفت من مستوى أداء الدولة لفرائضها، ومن مدى أدائها لحاجات المواطنين مما جعلهم يلجؤون إلى قواعد أخرى ليحققوا حاجاتهم.¹

لقد أقر تقرير صادر عن الأمم المتحدة للبرنامج الإنمائي، حيث أعد أن مفهوم الأمن يجب أن يتغير من تركيز حصري على الأمن القومي إلى تركيز أكبر على أمن البشر (الأمن البشري)، من أمن عبر الأسلحة إلى أمن غذائي بيئي وتأمين مناصب الشغل.² لذلك نجد أن "فولك Falk" يعرف الأمن بناء على غياب التهديدات حيث يقول أنه: "غياب الأمن من وجهة نظر الأفراد والجماعات"، أي غياب التهديدات التي تمس بأمن الأفراد حيث صار للأفراد الأولوية على أمن الدولة، بل إن هناك من يعتبر الدولة أكبر خطر على أمن الأفراد وهذا ما أدى إلى بروز المستوى الفردي وهذا ما سنوضحه في مستويات الأمن.

حسب هذا الطرح لا بد أن يتحول مفهوم الأمن، حيث لا يجب أن ينحصر في الأمن القومي للدولة كمرجعية وجيدة ومطلقة للأمن، وحول الأسلحة كوسيلة حصرية لتحقيق الأمن، وحول الحدود أو الإقليم كالعنصر الوحيد الذي يجب أن يؤمن، وإن هناك عناصر أخرى تزايدت أهميتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهي تعتبر كمفاهيم وتصورات جديدة تتبعها متغيرات عديدة:

لم تعد الدولة فاعلا وحيدا وموحدا في العلاقات الدولية مثلما افترضته المدرسة الواقعية التقليدية، بل صارت هناك قواعد متعددة سواء كانت ما دون مستوى الدولة أو ما فوق مستواها، وكنتيجة لذلك تزايدت مصادر التهديد (على المستوى الأكاديمي يعني ذلك تنوع وتعدد مستويات التحليل في الدراسات الأمنية)، وتزايدت معها مسببات التهديد وأنواعه حيث لم يعد التهديد بالضرورة عسكريا، بل صارت مصادره متنوعة: تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الفقر، التلوث البيئي، الإرهاب الدولي، انتشار الأوبئة والأمراض، لذا

¹ - عبد الوهاب الكيلالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 41.

² - عبد الوهاب الكيلالي وآخرون، المرجع نفسه، ص 45.

اقترح ريتشارد أولمن **Richard Ulman** (1983) توسيع قائمة للقواعد التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن إلى القواعد من غير الدولة **No-State Actors** ، فأغلب هذه القواعد هامش كبير من المبادرة لا رد فعل فحسب.

إنّ هذا النوع من التهديدات الأمنية جعل الدراسات الأمنية متعددة التخصصات **Multisdiplinaire**، وذلك على ضوء غياب منظور أمني شامل ومتخصص وذلك ان مستجدات النظام الدولي، لما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي كشفت عن عمق عجز التصورات التقليدية لمفهوم الأمن، في تحليل حركات هذه التهديدات الأمنية الجديدة، وهذا ما سيتم توضيحه في مستويات الدراسة اللاحقة تبعا لاختلاف التصورات الناتج عن:

- اختلاف التهديدات حسب التحولات التي تمس النظام الدولي، وتحول أشكال العنف، في سنوات السبعينات ساد الحديث عن الأمن الطاقوي **Inergetic Security**، لكن الفائض الإنتاجي للنفط خلال سنوات التسعينات أنقص من أهمية الحديث عن هذا المفهوم ¹.

- زيادة وتيرة انتشار التهديدات الأمنية الجديدة بسبب تطور شبكة اتصالات العالمية، حيث يقول "تومس فريدرمان **Thomas Friedmane**" (الآن عليك أن تقلق وبصورة متزايدة بشأن التهديدات المقلقة من أوائل الذين أنت متصل بهم بما في ذلك اتصال عبر الانترنت، والأسواق، من أولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجئ إلى باب دارك)، في شبكات الاتصال التي أفرزتها العولمة في أغلب المجالات: الاقتصادية، والمالية، الاجتماعية، ثقافية.....تزيد من ضعف الدولة أمام التهديدات التي تواجهه ²

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن مفهوم الأمن لم يعد يعني إن الدولة التي حققت أمنها حققت أمن أفرادها عن طريق مجابهة العدو الخارجي واستعداد العسكري، بل أصبح يشمل جوانب عديدة تشمل عدة مستويات، فعلى المستوى الوطني مثلا تحررت الدول من كل خطر

¹ - عبد المجيد صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي، مصر: جامعة القاهرة، 1976، ص 17.

² - عبد المجيد صادق، مرجع نفسه، ص 20.

يهدد كيائها ومصالحها داخليا، وعلى المستوى الفردي، يتحرر الفرد من كافة التهديدات التي تهدده، مثل الفقر، المرض وحتى سلطة دولته....الخ، وبالتالي اتسع مفهوم الأمن ليشمل مستويات ومجالات أخرى تتحدى المعنى الضيق للأمن القومي الذي ساد الدراسات التقليدية المشابهة للأمن.

خامسا: المفاهيم المشابهة لمفهوم الأمن.

إن غياب اتفاق حول مفهوم الأمن راجع لعدة أسباب التي من بينها وجود عدة مستويات، وحسب كل مستوى يمكن إعطاء تعريف للأمن وهذا أدى إلى حدوث خلط بين وبين مصطلحات أو المفردات التي تتصل به، وعلى سبيل المثال نذكر منها مايلي:

أولا: الرفاهية: يعني قدرة على تحقيق أمنها الشامل مما يؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، للشعب ويؤدي هذا إلى رفع معنوياته وتوفير الحياة الميسورة له وإشباع حاجاته.

فالرفاهية هدف وغاية في حد ذاتها وتساعد على تحقيق الأمن الإنساني لتوفير كل ما يطلبه في مختلف المجالات مثل: الأمن الغذائي، الاقتصادي، الصحي، فالرفاهية آلية تساعد على تحقيق الأمن في كافة مستوياته خاصة على المستوى الفردي الوطني.¹

ثانيا: الدفاع: هو حماية المصطلح الإستراتيجيات للدولة من التهديدات بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية وهذا يعني أن الأمن اقترن بالدفاع، أي من أجل توفير الأمن للدولة لابد أن تكون في أتم الاستعداد للحرب ولها القدرة على الدفاع حتى تحقق الأمن على المستوى الوطني وتحقيق الأمن لمواطنيها وبالتالي فإن قوام الأمن هو الدفاع.²

¹ - بورغاية جمال ، "مفهوم الدفاع"، مجلة الجيش، مديرية الإعلام والتوجيه، الجزائر: العدد462، جانفي 2002، ص8.

² - أحمد الراشدي وآخرون، المرجع السابق، ص18.

المطلب الثاني: خصائص وأبعاد الأمن.

أولاً: خصائص الأمن:

إن كل موضوع تقريباً لديه مجموعة من الخصائص والمميزات التي يتميز بها تكون صفات دائمة وملازمة له تساعد في معرفته وتوضحه أكثر، والأمن يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

1. النسبية: إن سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية (الدول)، والوظيفية كالمنظمات الدولية. قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي وقد يكون دولياً وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعاً لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية، فأمن الدولة ليس هو أمن الدول الأخرى¹

أي أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ولكنه نادراً ما تحقق أمنها في جميع المجالات بمستوى عال جداً ما يجعل الأمن أمراً نسبياً.

2. الانعكاسية:

وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول لهدف أعمق وهو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديد لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة². أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها ومبادئها ومصالحها، لأن في حالة زوال الدولة فانه تزول معها أفكارها وقيمها مثل الاتحاد السوفياتي، استمراره في الدفاع

¹ - صبر الدين العايب، "الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، (مذكرة ماجستير

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر: 1995، 1996، ص 27.

² - أحمد الراشدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

عن نفسه بمعنى بقاءه وفي نفس الوقت استمرار فكرة الشيوعي الاشتراكي، وبزواله زالت تقريبا أفكاره، وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية (أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها).

ثانيا: أبعاد الأمن:

بعدما كان الأمن منحصرا في الأمن القومي أصبح الأمن المعاصر يتصف بالشمولية والتوسع لأبعاد عديدة، فهو ليس مسألة سيادة وحدود جغرافية فحسب، ولا قضية إقامة أسطول عسكري، أو تدريب عسكري شاق وإنما يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة.

1. البعد العسكري:

هيمن هذا البعد على تعريف الأمن من خلال الحرب الباردة، وفي نهاية التسعينات تقريبا، يرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا، لأن ضعف أي من الأبعاد الأخرى يؤثر في القوة العسكرية للدولة التي هي جوهر أمنها القومي، ومن ناحية أخرى يتصف الميزان العسكري لأي دولة بالنسبية، فمكانة أي دولة ونفوذها يتغيران تبعا لتغير موقعها في ذلك الميزان والمؤسسة العسكرية التي تملك القدرة والقوة التي يعتد بها البعد السياسي¹.

وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكيات معينة، مثل التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات

¹ - أبو كشك غازي، سياسية الأمن القومي مأخوذ من:

<http://www.aldjazeerataalk.net/forum/archive148198.htm>

عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب¹

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلاً اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدرة القوة من حيث العدد (القوة البشرية والأسلحة)، ومن حيث الوعي أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات للدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة².

2. البعد السياسي:

وهو أهم شيء يركز عليه هذا البعد هو الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وعندما نتكلم هنا عن الكيان السياسي للدولة يتضح لنا أن البعد يؤكد المفهوم التقليدي للأمن حول أمن الدولة، وهذا البعد له صنفان أحدهما داخلي يتعلق بالتلاحم والترابط الاجتماعي والسلام الداخلي وتماسك أفراد المجتمع بمعنى أن البعد السياسي الداخلي للأمن يؤكد على توفير شروط الأمن داخل حدود الدولة، أما الشق الخارجي لهذا البعد فيتمحور حول علاقة الدولة بجيرانها مع الدول ذات الحدود معها أو غيرها من الدول الإقليمية والغير الإقليمية، فالدول في علاقاتها مع بعضها البعض تشوهها الكثير من المصالح والأطماع، وبالتالي يركز هذا البعد في جانبه الخارجي حول تعامل الدولة مع تلك الأطماع والمصالح الخارجية التي تستهدف مواردها وخيراتها مدى تطابقها أو تعارضها ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

¹ – Vactor-yres(gheballi) brit gitte souverrein.european security in 1990 , CHALLENGES AND PERSPERCTIVES CUNDER.GENEVA .1995. P7.

² – Amn(ticher) rerrisionmming security ; IN S.(steve) and j(bayles) ; global and globalization ; p300.

أما ما يتعلق بالسيادة، فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية، وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، والحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه، ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية كيائها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية.

3. - البعد الاقتصادي:

ويقصد به التنمية وتحقيق الرفاهية، ويعتبر هذا البعد أن التنمية والأمن لعملة واحدة، وأن تأمين الموارد الاقتصادية الحيوية التي تحقق مستوى مناسب من الاكتفاء لتجنب إمكانية الضغط على الخارج¹.

فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية، فالاتحاد السوفياتي وبعد إنجازه لمرحلة من الانفراج سنة 1979 لأفغانستان تعرض لضغوط سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى، بل كانت ذات طبيعة اقتصادية، فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983، والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا. وهذا ما ذهب إليه "جوزيف ناي" الذي دعى إلى أن تقوم الدول بتحطيم منافعها عن طريق الاقتصاد.

¹ - Said hadadi , the westerninean as a security aliason between the european union and the meddle east ? n24 ;1999. p99.

4. البعد الثقافي:

تكتسب المتغيرات الثقافية أهمية كبيرة في الدراسات السياسية بعد نهاية الحرب الباردة حيث تعتبر الأكثر حساسية من بين جميع المتغيرات السابقة نظراً لتأثير الأبعاد الثقافية على النظام الدولي في الفترة الجديدة خاصة مع كتابات "صامويل منتفتون" حول صدام الحضارات، Clash of Civilisations، حيث يعتمد الباحث على أن الصراع الدولي تحول من صراع بين وحدات سياسية حول الموارد الأولية إلى صراع الثقافات والحضارات وأن هذا الصراع هو ما يميز تلك الفترة الجديدة.

فالتمييز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافة أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التثاقف¹، والتي تأخذ أشكالاً متعددة أهمها الحروب العرقية والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي وجود أحدهما ينفي بالضرورة وجود الآخر، بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم لدولة أو انفصال أجزاء منها، ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال العلاقات الثقافية الدولية، التي تلقت بعض الشيء مع ما ذهب إليه "منتفتون" في أطروحته صراع الحضارات حين يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى دولي يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكسبها من خلال دفاع المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى.

5. البعد النفسي:

هو حالة شعورية تجد الدولة فيها نفسها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية. ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من "كوفمان Kaufmann"، التي ترى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع

¹ - حمدوش رياض، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 271.

الأمن والدراسات الأمنية، إلا أنها تلقت في جوهر ما عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضا كتابات " لينكولن Lincolhin" الذي قال في هذا الصدد: " إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة قادرة على الدفاع والقتال عن وجودها ضد العدوان، أي أنها تملك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي"¹.

المطلب الثالث: آليات ومستويات الأمن:

أولاً: مستويات الأمن:

يعرف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، وفقاً لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين الأمن الوطني أي المستوى الوطني والأمن على المستوى الإقليمي وكذلك المستوى الدولي.⁽²⁾

كما أن بروز تهديدات مست قواعد غير الدولة وكذلك فوق الوطنية، أضاف إلى أدبيات العلوم السياسية مفهوم الأمن الإنساني الذي أدى إلى بروز مستوى جديد من مستويات الأمن والمتمثل في المستوى الفردي، وبالتالي نقول أن هناك أربع مستويات للأمن: مستوى وطني، مستوى إقليمي، ودولي، ومستوى فردي عام مستويات الأمن.

² - مصطفى كمال طلبة، "الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 163، جانفي 2006، ص، ص، 52-57.

1- عمار حجاز، "السياسة المتوسطة الجديدة للإتحاد الأوروبي": إستراتيجية جديدة الجهوي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، جوان 2002، ص، ص 70-73.

1. المستوى المحلي:

ضرورة التواصل لإطار ملائم يمكن من خلاله التوفيق بين متطلبات الأمن الإنساني وأمن الدولة نظرا لارتباط أمن الأفراد بأمن الأمة، فتحقيق أي منهما لا يمكن أن يتم بمعزل عن آخر، فعملية إعادة بناء نظم واقتصاديات الدول يجب أن ينبع من اقتراب إنساني وأن تكون موجهة نحو خدمة وتحقيق أمن الأفراد من خلال خلق المؤسسات الكفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الإنساني والرفاهية الإنسانية، عن طريق إتباع سياسات تنموية رشيدة على المستوى الوطني المحلي يستلزم خلق نوع من التوازن بين متطلبات أمن الأفراد وأمن الدولة، من خلال توازن بين الإنفاق على الصحة والتعليم من جهة، والإنفاق العسكري من جهة أخرى فوفق لتقرير التنمية البشرية 2001 يلاحظ انخفاض نسب الإنفاق على الصحة والتعليم مقارنة بالإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة.¹

2. المستوى الوطني.

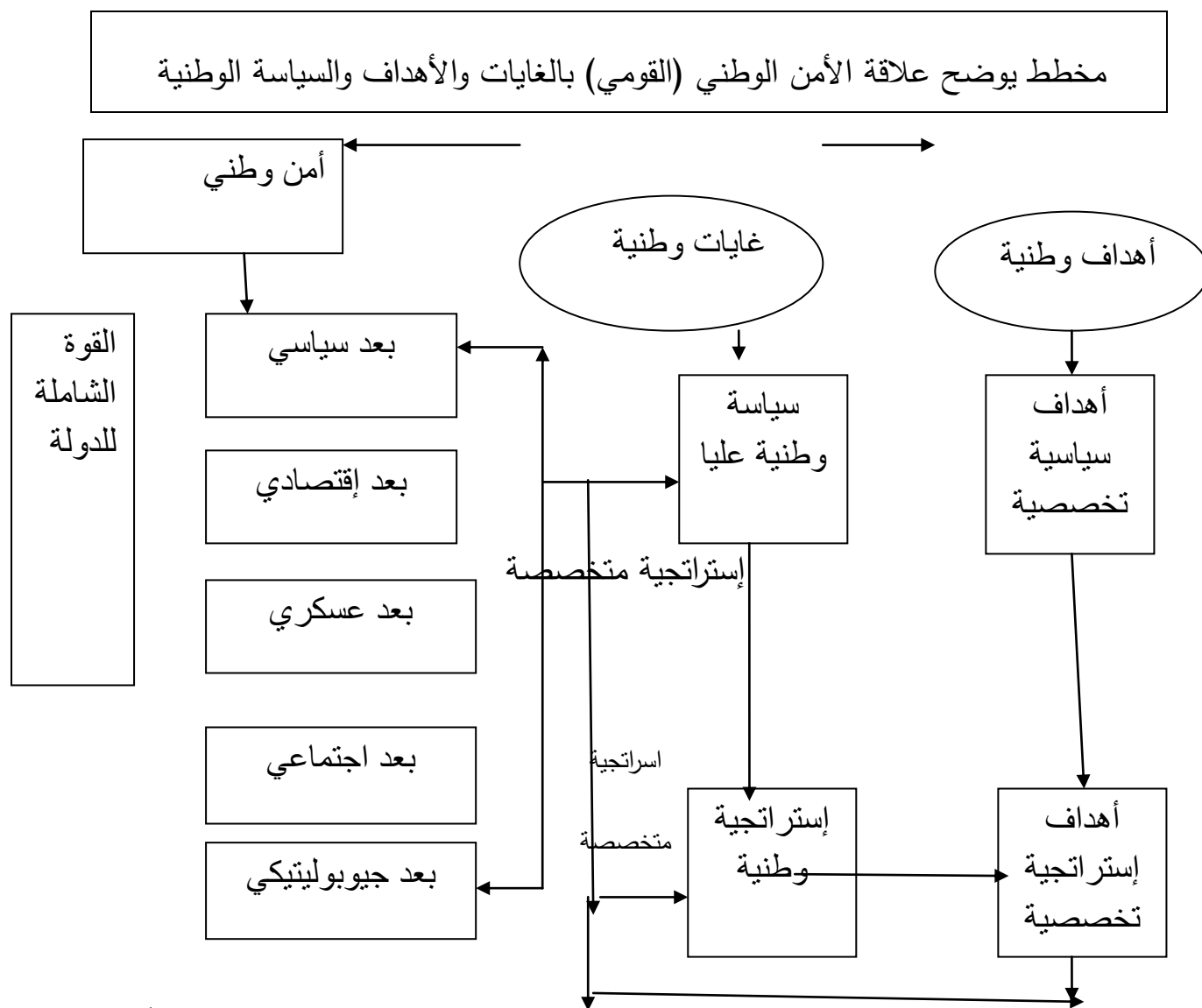
يعني الأمر في هذا المستوى: توفير الآليات والإمكانيات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المدخل وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع والمقبولة من طرف الجميع⁽²⁾. فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول ركيزتين اثنتين: الأولى تتعلق بالسلطة والتي بدورها تلعب دورين، الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم، أما الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع، والمقصود هنا أنه

¹ - محمد سعد: مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى آنسة الحضارة وثقافة الإسلام، بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006، ص 223.

2- المرجع نفسه، ص 825.

الشكل : 1



30

3. الأمن الإقليمي:

برز مفهوم الأمن الإقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية ودون إقليمية، كما ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية (القارات، المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون الأقاليم) والتاريخ والثقافة، ومجموعة من التصورات الذاتية والموضوعية، وهو ما يفسر -أحياناً- لماذا تستبعد المشاركة الإقليمية بعض الدول المنتمية جغرافياً لإقليم؟ ولماذا بوسع العديد من المجموعات ذات الصلة الأمنية بأعضائها وأهدافها المختلفة التعايش في منطقة واحدة؟ ولماذا تتشكل المجموعات دون الإقليمية في بعض الأقاليم دون غيرها؟.. ولمحاولة فهم التعاون الأمني والإقليمي، هناك بعض النماذج، منها:

• الأنظمة الأمنية:

يعرفها "روبرت جيرفس **Jervis Robert**" بأنها: "تعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافترضايتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول على السواء".

• الجماعات الأمنية والمجتمع الأمني:

يعرف "كارل دويتش **Deutsch Karl**" الجماعات الأمنية بأنها: "مجموعة بشرية أصبحت مندمجة، والمقصود بالاندماج هو تولد "الشعور بالجماعة" ضمن أرضها، وانبثاق مؤسسات وممارسات على درجة من القوة والانتساع تكفي لتأمين توقعات يمكن الاعتماد عليها بشأن "التغيير السلمي" بين سكانها والمقصود من "الشعور بالجماعة" اعتقاد أن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب حلها، ويمكن حلها عبر عمليات التغيير السلمي".¹ ويرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني: مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح

¹ - إسماعيل صبري مقلد، "الإستراتيجية والسياسية الدولية"، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث، 1979، ص ص

سواء كانت منسجمة أو متناقضة، وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين قواعد النظام الإقليمي حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، وهذا ما يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، مثل ميثاق "ريودي جانيرو سنة 1947" الذي جاء في ديباجته أن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج.

4- المستوى الدولي:

• نظام توازن القوى:

ظهر نظام توازن القوى بعد اتفاقية وستفاليا 1648 وتقوم فكرته الأساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية، وكذا التباين في مصالحها القومية وسعي كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الأخرى، خصوصا إذا ما اكتسبت دولة ما تفوق ساحق في قواتها وقدراتها، فإنها تهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالأخيرة إلى التجمع في محاور مضادة للدولة مصدر التهديد.

فنظام توازن القوى هو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول متعادل نسبيا، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول⁽¹⁾.

ويتحقق توازن القوى في حالتين هما:

- حفظ السلم الدولي من خلال التجمع في محاور مضادة ضد قوى التهديد لتحقيق الردع، واستمرار الوضع القائم.

¹ - لامية فريجة، آخرون، "تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على الأرومغارية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، 2007، ص ص 51، 53.

- إيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة الأهداف لمنع تفادي أي إخلال بتوازن القوى القائم والمحافظة على استغلال وحداته المكونة له.

• نظام الأمن الجماعي:

ظهر نظام الأمن الجماعي كرد فعل للنظام القديم القائم على نظام توازن القوى، وكان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم، ثم في إطار منظمة الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب واحتواها، وهو لا يعني انتهاء الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول، وإنما إنكار العنف المسلح كأداة لحلها، والتي تركز على الوسائل والأساليب السلمية، ويمكن تعريفه بأنه: "إلتزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المعتدية، فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك". وهذا التعريف يقتصر فقط على دور الدول في حفظ السلم والأمن الدوليين". كما عرف أيضا على أنه: "ذلك النظام الذي تحمل فيه الدول الأعضاء في المنظمات الدولية أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها". فهذا التعريف أشمل لأنه يركز على دور الدول والمنظمات الدولية التي تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي.¹

ثانيا: الآليات الكفيلة لتحقيق الأمن:

هي مختلف الوسائل والإجراءات الواجب توفرها حتى يتم تطبيق الإجراءات التي تمس الجوانب الإستراتيجية العسكرية والسياسية، والاقتصادية....الخ، حسب تصور كل دولة لأمنها في مستوياته المختلفة.²

¹ - ممدوح شوقي مصطفى كامل، "الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1985، ص 67.

² - لامية فريجة، آخرون، المرجع نفسه، ص 57.

1. الآليات العسكرية:

يتفق مضمون الآليات العسكرية وعملها من الناحية العلمية مع مفهوم الدفاع الوطني، حيث تستعمل في إطار الإستراتيجية العامة للدفاع الوطني، وذلك من أجل تحقيق السياسة الأمنية في شقها العسكري، وتتضمن هذه الآليات القدرات العسكرية للدولة بمختلف أجزائها، حيث تتشكل من قسمين أساسيين هما:

الأول: هو التصور الفكري أو الإيديولوجي أو العقيدة الإستراتيجية التي تقوم عليها مختلف العمليات العسكرية، تخطيط، دفاع، هجوم... الخ، فدور هذا الشق هو توجيه استعمال مختلف الوسائل العسكرية الأخرى أسلحة ومعدات كما يهدف كذلك إلى عقلنة Rationalisation، هذا الاستعمال من خلال دراسة هذه الجزيئات يمكن التعرف على المدرسة التي تنتمي إليها كل دولة، فالصين عقيدة حرب العصابات انطلاقاً من الفكر الثوري الذي هيمن على الصين إلى غاية امتلاكها لأسلحة نووية 1964، ووفقاً لهذا الشق يتم تحديد الأولويات الواجب تلبيتها، إضافة إلى مصادر الخطر القائمة فعلاً أو محتملة الحدوث، حيث يكون مصدر الخطر غير محدد مثل ما هو عليه الأحوال لظاهرة الإرهاب من أجل تبرير سلوكات معينة.¹

- **أما القسم الثاني:** فهو ذو طبيعة مادية تقنية إذ يتكون من المعدات الحربية والأسلحة سواء كانت تقليدية أسلحة خفيفة، مقاتلات، أو إستراتيجية مثل صواريخ بعيدة المدى وقنابل نووية... الخ، بالإضافة إلى كل ما يدخل في إطار الجوانب اللوجيستكية للقوات المسلحة.

2. الآليات الاقتصادية:

تكمن الآليات الاقتصادية في تجسيد سياسة الأمن المسطرة في كل الهياكل الاقتصادية الموجودة في الدولة، وتؤدي مهام حيوية أهمها:

¹ - عانم محمد أحمد، " الإطار القانوني للرشوة عبر الوطنية"، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص

- عملية خلق الثروة والموارد الاقتصادية: أي توفر مجموعة متعددة من المصادر المادية والتي من شأنها تمويل النشاط العام للدولة ومنها الإستراتيجية العامة الهادفة لتحقيق أمنها.

- التسيير العقلاني للموارد ومصادر الثروة: فكيفية تسيير هذه الموارد مرتبط بالعقيدة الفكرية المتبناة من طرف صانعي القرار.

- التفاعل الخارجي الإيجابي: أي علاقات الاعتماد المتبادل والمساومات باستعمال الوسائل الاقتصادية فعالة لابد أن يتم استعمالها بطريقة عقلانية.

3. الآليات السوسيو سياسية:

نقصد به تفاعل الشؤون السياسية مع البيئة الاجتماعية بشكل يساعد على الاتفاق حول القضايا المحورية المواجهة للمجتمع، إذ نجد النشأة الاجتماعية التي تعنى بتكوين الفرد كجزء من المجتمع وكمواطن في الدولة عن طريق خلق الإحساس بعدم التعارض بين الأهداف الوطنية العامة والأهداف الفردية، أي محاولة تقبل لجوء الأفراد إلى السلوك العدواني وغيرها من الآليات التي تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار.

فكل آلية من هذه الآليات السابقة الذكر سواء العسكرية أو الاقتصادية تكمل بعضها البعض فالعلاقة بين هذه الآليات هي علاقة اعتماد متبادل.¹

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأمن:

انقسمت منظورات العلاقات الدولية سواء المنظورات التفسيرية أو النقدية وأعطت صياغات مختلفة للأمن من خلال اختلاف قراءاتهم للتحويلات التي شهدتها العلاقات الدولية

¹ - عبد المجيد صادق، " أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي"، القاهرة: جامعة القاهرة، 1976، ص 07.

بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التحولات الجديدة في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وذلك بسبب احتدام الصراع بينها حول فرض تصور معين لمفهوم الأمن.

فالتقليديون (المنظورات التفسيرية: الواقعية الليبرالية، وكذلك الماركسية)، حاولوا الحفاظ على المفهوم الضيق والتقليدي الذي يتعلق بأمن الدولة، وفضلوا إدخال بعض التعديلات الشكلية والسطحية فقط على المفهوم في حين النظريات التكوينية (البنائية والنقدية والاجتماعية) وعلى رأسها الدراسات النقدية للأمن الخاصة بمدرسة كوينهاغن حاولت إعطاء مفهوم جديد لطبعة الأمن، وكذلك بإحداث قطيعة من ابستمولوجية للمفهوم التقليدي، ومنه إعادة صياغة جديدة ومن زاوية تحليل مغايرة للتحليل التقليدي الدولاتي، ألا وهو التحليل المجتمعي لمفهوم الأمن وعليه سيتم إدراج مفهوم الأمن حسب كل منظور من المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية.

النظرية الواقعية فلسفية واجتماعية ضيقة بالنسبة للبناء النظري للواقعية.¹ برزت بعد عجز المثالية على تنوير الواقع عندما قامت الحرب العالمية الأولى، ومن أهم مسلماتها التي تركز عليها الواقعيون من العدوانية وفوض النظام الدولي، وأيضا السمة الصراعية بين الدول خلال تفاعلاتها، لذلك تعرف السياسة الدولية أيضا صراع من أجل القوة، ولأجل ذلك يمكن أن نفهم كيف أن النظرية الواقعية لم تولي أهمية كبيرة لصياغة الأطر المعرفية في العلوم الاجتماعية الأخرى وتطبيقها على الظاهرة الدولية لان الواقعيين يرفضون بالمطلق تحجيم هذه الظاهرة في قوالب

1-انطولوجيا:

لم تهتم الواقعية بالأفكار والقيم بقدر ما اهتمت بالبنى الضابطة للسلوكيات الإنسانية، إما تنازعا أو تعاونا ولذلك استندت إلى مقترب الدولاتية تأسس على ضوء مسلمتين هما:

- الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي والعقلاني في العلاقات الدولية التي تتميز بالصراع الدائم بين الدول في الأساس.

¹ - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، "الموسوعة السياسية"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص 121.

- الدولة هي محور العملية السياسية تتازليا باعتبارها الإطار والذي يتشكل وتتحرك ضمنه كل التنظيمات الداخلية، وتصادفيا وكونها أساس التفاعلات الدولية السلمية والتنافسية فهي تفسر السلوكات من داخل وحدة الدولة لأنها الدافع والغاية في نفس الوقت.

2-إبستمولوجيا:

يفسر إدوارد هاليت كار أهم من بحث في الأسس الإبستمولوجيا للنظرية الواقعية، ومن البداية لم تلجأ الواقعية إلى التساؤل حول الوسائل الإبستمولوجية والتي تستعملها بل سعت أساسا إلى الكشف ودراسة تأثيرات القوانين الموضوعية الحاكمة لسلوك الأمم فيما بينها محاولة التأثير في السلوك أو توجيهه أو تغيير الوضع القائم الناتج عن هيمنة نمط سلوك دولي معين ويمكن تحديد المنطلقات الإبستمولوجيا للواقعية:

- شكلت الفلسفة الوضعية الخلفية المعرفية للواقعيين فالقانون الطبيعي يوفر فوائد ثابتة تضمن التفسير السلوكي أو الديناميكي لسلوكات الدول وإستراتيجيتها.

- الاهتمام بعنصر التاريخ ثمت وإن كان الواقعيون ينظرون إلى التاريخ بنظرة تشاؤومية، يحاولون استخراج المتخبرات المؤثرة فيه لفهم الحاضر والمستقبل، والواقعية تستقي مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي وربما تكون الخلفية وراء الاهتمام في انطلاق الواقعيين من فكرة تضارب المصالح والقيم في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: النظريات التقليدية الكلاسيكية

أولا: المدرسة الواقعية (الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة):

من خلال عدد من المفكرين السياسيين يمكن استنتاج الأسس التي يرتكز عليها مفهوم الأمن التقليدي.

1- **ثوسوديدس -Thucydides**: درس الحرب العالمية بين إسبرطا وأثينا، ليؤكد من خلال الدراسة أن سباق التسلح الذي كان على أشده والمتسبب في إندلاع الحرب، راجع لزيادة قوة أثينا فاعتبرت إسبرطا ذلك تهديدا لأمنها، فحذت حذوها، يعد بذلك سباق التسلح والزيادة في القوة العسكرية لإحدى الدول تهديدا على أمن جيرانها وسبب لاندلاع الحروب، فقوة الغير العسكرية تهدد بقاء الدولة.¹

¹ - عبد الناصر الدين، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2004، 2005، ص 115.

2- **ميكيا فالي -Machiavel-**: أكد في كتاباته على مبدأ واحد وهو تحرير السياسة من مبادئ الدين والأخلاق وإباحة استخدام كل الوسائل حتى الغير المشروعة في سبيل تحقيق الغاية المنشودة، لذا فالغاية عنده تبرير للوسيلة المستعملة، والغرض من السياسة هو المحافظة على القوة السياسية للدولة وزيادة قوتها باستمرار وعدم السماح للغير من أن يكون قويا لأنها بذلك تساهم في تدمير نفسها.¹

3- **هانز مورغانثو -H-Morgenthau-**: يؤكد على مجموعة مبادئ تحكم العلاقات الدولية وتتمثل في:

- يتم عمل رجل الدولة ضمن المصلحة المعروفة والمتمثلة في ضمان بقاء الدولة.
- البقاء هو حفاظ الدولة على وحدتها وتعايشها، فجوهر السياسة هي المصلحة.
- لا مجال لتطبيق المبادئ الاخلاقية، فالمهم هو تحقيق المصلحة دون إلحاق ضرر بالدولة.
- الميكانيزم الوحيد لبقاء الدولة والذي يحكم العلاقات الدولية هو ميزان القوة، فمورغانثو Morgenthau يرفض إدنة سياسات القوة والحروب، ولا يعترف بأهمية المنظمات الدولية في الحقل الدولي، ويؤمن بأن الصراع هو صراع دائم لأجل القوة وبفضل القوة.²

ثانيا: المدرسة الليبرالية (الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة):

تعتبر أطروحة السلام الديمقراطية تصويرا لمشروع "إيمانويل كانط"، حول السلام، ونجد من أبرز روادها "بروس راست"، "ومايكل دويل" الذي يرى أن الدول الليبرالية أوجدت سلاما منفصلا عن السلام العالمي، كونها لا تحارب بعضها البعض، كما يؤكد أن التمثيل

¹ - مارتن غريش، وتيري أوكلاهان، " المفاهيم الأساسية في العلاقات " دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط2، 2008، ص 78.

² - مارتن غريش، وتيري أوكلاهان، المرجع نفسه، ص 35.

الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية، وغيابها يساعد على سيادة منطق القوة.

الحجة التي أسند إليها "بيل كلينتون" في خطابه عن حالة الإتحاد عام 1994م، لتبرير نشر الديمقراطية في العالم، وكذا دعم تحول شرق أوروبا إلى الليبرالية، وتهيئتها لعضوية الإتحاد الأوروبي، فحسب أفكار السلام الديمقراطي، فالحرب نادرة أو لا وجود لها بين الدول الليبرالية، كالمفاوضات والتحكيم والوساطة والتوفيق..... وكذا القيود المؤسسية المشتركة دون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا.¹

تعتمد التصورات الليبرالية على وجود فاعلين غير الدولة عكس المنظور الواقعي ، ويقوم تصورهم على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر.

حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر الأمن الجماعي عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول.²

والليبرالية مجموعة مبادئ تعتمد على أفكار "إمانويل كانط" عندما اقترح تكوين فدرالية وكذلك "وودرسون ويلسون"³ في تصوره السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم والأمن عندهم يتحقق بالعوامل المؤسسية الاقتصادية والديمقراطية⁴. هذه المؤسسات تخلق لنا

¹ - جوزيف ناي، "المنازعات الدولية"، مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجامعة المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997، ص ص 18، 19.

² - جون بليس، وستيف سميث، "عولمة السياسة العالمية"، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، والإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

¹ - جهاد عودة، "النظام الدولي، نظريات وإشكاليات"، الجزائر، دار النشر والتوزيع، 2005، ص 192.

تشابك وتعاضم بين الوحدات حيث أن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي،¹ ورغم أ، الليبراليين قد أقحموا فاعلين غير الدول محاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوماً وميداناً مثل الجماعات المسلحة والنزاعات الإثنية لكنهم أبقوا الدولة كموضوع مرجعي لأن كل الفواعل تبقى مرتبطة بالدولة.

أهم المبادئ الليبرالية تتمثل في:

- يمكن تقليص حدّة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة فيما بينها.
- التعاقد بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص التهديدات.
- نشر الديمقراطية وتقليص الوازع العسكري لأن الديمقراطيات في اعتقادهم نادراً ما تدخل في صراعات فيما بينها، وغالباً ما تكون الصراعات بينها وبين الدول غير ديمقراطية.
- نشر التجارة والقيم الليبرالية الخاصة بفتح الحدود والتبادل الحر وتطوير شبكة رأسمال فوق القومي.

النظرية البنائية:

ترجع البدايات الأولى للنظرية البنائية إلى أعمال "جيامب باتيستا، وكراتو شيفلي Kratochvill" و"أنوف Anuf" "نهاية عام 1989، وأليكساندر ويندت Alexander Wendt، في مقالته سنة 1989، التي عنوانها: "الفوضى هي ما تصنعه الدول التفسيرية الاجتماعي لسياسة الدولة It of make state the what is anarchy، التي كان لها

² - جون بليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، المرجع نفسه، ص 246.

تأثير في بناء النظرية البنائية، وقامت على نقد النظرية العقلانية والتأملية وذلك في النقاط التالية:¹

- عجز الواقعية أو النظرية الواقعية على التعامل مع العناصر الفاعلة من غير الدول والحركات الاجتماعية والعمليات المتسعة بشكل جذري.

- فشل الواقعية والليبرالية في التنبأ بنهاية الحرب الباردة، بسبب إهمال الجوانب غير المادية في النظام الدولي والتغيرات الداخلية في المجتمع السوفييتي، خصوصاً بعد تبني البروستريكا والglasnost، فسقوط الإتحاد السوفييتي ليس فقط بسبب قوة الولايات المتحدة الأمريكية كما يدعي الواقعيون.

- يرى "روبرت كيوهان Keohon Robert"، أن التحدي الأساسي للنظريات التأملية هو عدم قدرتها على تصوير فرضيات قابلة للاختبار، وهو الأمر الذي سيؤدي تهميشاً في دراسة السياسة العالمية.

- إن الأمن حسب أنصار النظرية البنائية هو ما تريد الدولة تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية، فالبنائية تقوم على مسلمات وتبحث في مواضيع مختلفة كالهوية، الخطاب السياسي، القيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤدي في تصورهم إلى تغيير الوضع الدولي كم وضع نزاعي إلى وضع سلمي⁽²⁾.

¹ - اسماعيل صبري مقعد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص 163.

² - خديجة عرفة، "مفهوم وقضايا الأمن الإنساني"، تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، مأخوذ من: <http://.emax.com/content.asp=2630>.

ونستطيع القول أن أليكسندر روبرت أعطى مفهوماً بديلاً للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح مفهوم الجماعة الأمنية كبديل لحالة الفوضى الدولية⁽¹⁾.

- هذه النظرية ترى أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي تذبذباتي⁽²⁾، فانتقلت من الأمن من المستوى الدولة إلى مستوى الفرد وأن سوء النية أو الإدراك السيئ هو النزاع فبتخيير الإدراك يتحقق السلم والأمن، فهو مرتبط بالفرد وإدراكاته⁽³⁾.

المطلب الثالث: النظرية النقدية للدراسات الأمنية:

إذا كان الأمن في صورته العسكرية لا يزال يحتفظ بكامل مزاياه، فالعديد من أفراد القانون الدولي يقرون حالياً بالعديد من الأوجه غير العسكرية، المضرة بالسلم وبالأمن الدوليين، فعلى الأمن ومقرراته، الإجابة على عدد من التحديات الجديدة التي كانت تحتل الاهتمام الثاني بالنسبة للدول، إذ نجد أن الفقر ولا مساواة داخل وبين الدول، تدهور البيئة والتميز مع خرق حقوق الإنسان تتجاوز أخطار حدود الدول مهدد مصير الإنسانية ومتجاوزة قدرة الدولة على مواجهتها لوحدها.

- تقديم النظرية النقدية:

هي مواقف نقدية موجهة أكثر راديكالية لإعادة صياغة الموضوع المرجعي للأمن، الذي يترجم في التركيز على محورية الإنسان في فلسفة الأمن الجديدة، فموضوع الأمن المرجعي لم يعد في الدولة كتجريد فلسفي، وإنما في مرجعية موضوعية وهي الإنسان، وبالرغم من عدم وجود إجماع حول تعريف محدد للنظرية النقدية، إلا أنه يعترف بها بأنها النظرية التي

¹ - عمار حجاز، "السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جوان 2002، ص 54.

² - fredirick guillamme duffaur, aperçu du contribution des neogramixier et des theories critique au taurnant reffescif des theories de la securite.

³ - جون بليس، وستيف سميث، "عولمة السياسة العالمية"، مرجع سبق ذكره، ص 378.

تدخل في إطار التحليل ما بعد الجدالي والتي تشير إلى الواقع الاجتماعي المرغوب ويشير⁽¹⁾ "كنات كروز K-Krause" لقد احتدم النقاش والجدال داخل التصور التقليدي للأمن في حد ذاته، جعل من ضرورة إعادة النظر في إطاره النقدي بدأت منذ تأسيس النظرية النقدية، ويؤكد أنصار ومفكروا الجيل الجديد أنهم يملكون الأدوات التحليلية الكفيلة للخروج بمفهوم شامل للأمن، لذلك يبني النقادون افتراضاتهم حول سؤال جوهري ومركزي لمن الأمن؟ هل الاهتمام بالقضايا الخارجية للدول أولى من الاهتمام بالأفراد؟، ففي هذا الصدد "كيث بوث K-Both" أن طريقتي في التعامل مع النقاش النقدي وأني أرحب بأي مقارنة تمكنا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أنه نملك التزاما بإنعتاق مقابل ترك موازين القوة كما هي وهنا يؤكد كيث بوث على أن الأمن يعني الإنعتاق فالمفهوم الجديد حسب بوث والنقديين يعني تحرير الشعوب من القيود التي تقيد سكانها نحو تحديد اختياراتها وتتمثل تلك القيود في الحرب الفقر، والاضطهاد والجهل والأمية، وبالتالي يصل النقادون إلى الإجابة عن تساؤلهم حيث يعتبرون أن الإنسان هو الموضوع الأساسي والمرجعي للأمن ويجب ضمان حرياته من جميع القيود ويعتبرون أن الدولة بمثابة العائق الذي يقيد تحرك الأفراد، ويرون بأن الدول ما هي إلا وسائل لتحقيق أمن أفرادها، وضمان رفايتهم ومن الغير الممكن أن تكون هدف الأمن وضمان أمن وضمان أمن الأفراد حسب النقديين سيأتي بالضرورة إلى تحقيق الأمن العالمي فاتجاه النقدي يعتمد على مفهومين للأمن الأمن البشري والأمن العالمي².

حيث يضعون معادلة أن أي فرد أي إنسان في العالم يرغب في إنعتاقه التحريري من كافة القيود المفروضة عليه وحول ردهم على التفسيرات التقليدية وخاصة الواقعية منها،

1- بن عمر عبد المنعم النشاط، "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، عدد 54، 1983.

² - قاسم حجاج، العالمية والعولمة، نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، الجزائر: جمعية التراث، 2003، ص 143.

يرون بأن"ها يثيرها الكثير من القصور حيث يرى"ريشارد إيشلي" أن الواقعية أحد مركز المشاكل المركزية لانعدام الأمن الدولي، وذلك أن الواقعية هي خطاب القوة وحكم ساد في ميدان السيادة الدولية في الماضي، يتضح مما سبق أم الاتجاه النقدي للأمن في مجال الدراسات الأمنية يحاول الخروج بنتيجة مفادها أن تحقيق الأمن والسلم الدوليين لا يكون سوى بضمان حقوق الإنسان الأمن البشري الأمن الفردي تحقيق التنمية خاصة في مجالها الاقتصادي لكن هذا يضعه أمام حتمية إعادة النظر في الدولة كأولوية وكمراجع أساسي لتحديد مفهوم الأمن وإعادة النظر كذلك في الدور التقليدي والقوات العسكرية ومقولة أن الأمن مضمون أمن الحدود القومية للدولة، ومن هنا يتضح أن مفهوم الأمن هو مفهوم لا يمكن الوصول إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك في مداره.¹

المبحث الثالث: التحليل الجيوسياسي للتهديدات الأمنية الجديدة:

إن مفهوم التهديد من الناحية اللغوية هو نتاج النية في إلحاق الضرر، أما من الناحية الاصطلاحية فهو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية إلى مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لمواجهة الضغوط الخارجية، الأمر الذي يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية ، معرضة الأطراف الأخرى إلى التهديد، فدراسة التهديد يجب ان تميز بين وحدة التحليل(الفرد، المجتمع، الدولة..) وأيضاً بتحديد مصادر التهديد.²

¹ – gustav damiker," cooperqtivesecurity qnd ;qn offensive defence in ;iddl est " in, bjqrn ;Eller 2ed non offensive defense in ;idle east unipir.genevq, 1998, p 115.

² – ليندة عكروم، "تأثير التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط"، الجزائر: دار ابن بطوطة، 2011، ص 29.

المطلب الأول: تصنيف مصادر وعوامل تحديد التهديد الأمني.

أولاً: مصادر التهديد الأمني:

يتم التفريق بين مستويين لمصادر التهديد، هما مصادر التهديد الرئيسية، ومصادر التهديد الثانوية. كما يجب أن يوضّح مجال تلك المستويات المهددة للأمن، وكلاهما يعملان من خلال مستويين، فأولهما المستوى الداخلي، والثاني المستوى الخارجي.

1- مصادر التهديد الرئيسية للأمن القومي: هي تلك المصادر التي تمثل خطراً على بقاء كيان ومصادر الحياة في الدولة، أي أننا أمام " أزمة وجودية من عدمها " .

2- مصادر التهديد الثانوية: هي عندما لا يمس مصدر التهديد كيان الدولة ووجودها، بل يلحق الضرر ببعض الأبعاد الأمنية، فيمكن تجاوز تلك المهددات بمرور الزمن.

3- مصادر التهديد الداخلية للأمن القومي: تهدد هذه المصادر أبعاد الأمن الوطني في شقه الداخلي، أي أنها موجهة للدائرة المحلية للأمن الوطني للدولة، وغالباً تكون ذات تأثير قوي على تماسك الشعب، وقوة نسيجه الاجتماعي. فهي الأمن الذاتي للمواطنين،

4- مصادر التهديد الخارجية للأمن القومي: توجه هذا المصادر، تهديداتها للأبعاد الأمنية للدولة، في دوائرها الخارجية (إقليمية . دولية)، وهي تعني ضمناً تدخلاً من قوى خارجية، في الدائرة المحلية للدولة. ويُعد الاعتداء المسلح على أراضي الدولة ومصالحها الخارجية، أعلى درجات مصادر التهديد الخارجية.

ثانياً: العوامل المؤثرة في تحديد التهديد الأمني

. يمكن اجمالها فيما يلي:

- طبيعة التهديد: يقصد به نوعه سواء سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي...
- مكان التهديد: اتجاهاته ومدى قربه أو بعده الجغرافي والديمقراطي سواء اكان مباشراً او غير مباشر ومدى انتشاره لمجموعة من الدول او محدد في دولة معينة
- زمان التهديد: تأثيره الحالي ومدى استمراريته وهل هو ثابت ام متغير

• درجة التهديد: قوته او خطورته ، حيث كلما زادت درجة التهديد تطلب ذلك تعبئة القوة الشاملة للدولة.

• تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وقوة التهديد.¹

المطلب الثاني : التحليل الجيوسياسي للتهديدات الأمنية الجديدة.

تعتبر الجيوسياسية امتداد للجغرافيا السياسية التي تعنى بالعلاقة بين الظواهر السياسية والمعطيات الجغرافية وما تقدمه هذه العلاقة من مساعدة على تحديد الأهداف والسياسات القومية، ومن ثم فالتحليل الجيوسياسي يهتم بالفواعل، بالرهانات التي تجابهها وبالديناميكيات الإقليمية التي تنتج عن هذا التجابه.إذا تم إسقاط هذه الأفكار على الأمن بمفهومه الشامل فيمكن ملاحظة انطلاقا من التعريف الموسع للأمن إن الكثير من التهديدات حاليا هي وجودة خارج الحدود كالنزاعات المسلحة والفقر، لكنها تترك أثارا واضحة على الدول المجاورة، نظرا لطبيعتها العابرة للحدود.²

إذن مع ظهور التعريف الموسع للأمن صاحب معها ظهور نوع جديد من التهديدات الأمنية عرف بالتهديدات الأمنية الجديدة او اللاتماثلية، ومن أهم مميزاتها أنها عابرة للحدود، إذ لم تعد محددة جغرافيا نظرا لتمدد العولمة، ومن أهم خصائصها أيضا:

- أنها من طبيعة غير عسكرية وشهدت صعودا في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهددت بالأساس الدول الصناعية التي زال عنها تقريبا خطر الحرب التقليدية (بين الدول)،
- أنها تصدر عن فواعل غير دولتية (غير حكومية) مما يصعب تحديد مصدرها،
- أنها تؤثر على أمن جميع الفواعل والمرجعيات (الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد)؛

¹ - المرجع نفسه، ص 29 . 32.

² - حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر بآنتة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010، 2011، ص، ص 32 . 34.

- أنّها مرتبطة بالجنوب (أو آتية من الجنوب) بعد زوال الخطر القادم من الشرق، وهذا ما يقود إلى القول بأنّ الثنائية القطبية للتهديد استمرت بعد نهاية الحرب الباردة إنّما اتجاهاها هو الذي تغيّر، فإن كان في الحرب الباردة "شرق/غرب" فإنه ما بعدها أصبح "شمال/جنوب".
- أنّها تأخذ عادةً شكل الخطر قبل أن تصبح تهديداً، فإن كان التهديد عادةً معرّفاً ويلحق ضرراً مباشراً، فإنّ الخطر على خلافه "ضبابي، ملتبس، غير قابل للقياس ومشكوك فيه"
- ظواهر ذات طبيعةٍ سوسيو-اقتصاديةٍ: وتضمّ النموّ الديمغرافي، الهجرة، التهديدات المضرّة بالبيئة؛
- أساليب عملياتيّةٍ مخلّةٍ بالاستقرار (عوامل لا استقرار): ويمكن أن نصنف في هذه الخانة أربع "تهديداتٍ جديدةٍ": الإرهاب، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل.¹

¹ - حسام حمزة، المرجع نفسه، ص، ص 36، 37.

خلاصة:

مفهوم الأمن ومثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها وغياب الإجماع بين المختصين حول معناها. ولوقت طويل سيطرت المقاربة التقليدية الواقعية على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري.

إن الجدل مازال قائماً إلى حد الآن في حقل الدراسات الأمنية، خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001، ليشند النقاش بين تصورات الواقعية الهادفة إلى الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن مع تكيفه مع قضايا الوقت الراهن والتي تعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة، كالإرهاب، الجريمة المنظمة، امتلاك الأسلحة النووية والهجرة الغير شرعية.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعد التهديدات الأمنية الجديدة وما تشمله من تحديات مختلفة مثل الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها والإرهاب، التلوث البيئي، الهجرة الغير شرعية كمصادر مضاعفة، فهي تهدد سبل العيش وتضعف الأمن بجميع أبعاده، ولها آثار مباشرة وغير مباشرة، وقد تناولنا في هذا الفصل: المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة المغرب العربي وأهمية المنطقة المغاربية وتطرقنا أيضا إلى المنطقة المغاربية كساحة للتهديدات الدائمة، بالإضافة إلى الهشاشة الأمنية وانتشار الأسلحة وصولا إلى الأزمات الداخلية وأثارها على أمن الدول المغاربية.

المبحث الأول: المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي.

الشكل رقم 02: خريطة توضح دول المنطقة المغاربية.

1



ترجع تسمية المغرب العربي الكبير لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى (المغرب حاليا) والمغرب الأوسط (الجزائر)، والمغرب الأدنى (تونس)، حيث تشكل هذه الدول الثلاث الإطار الضيق للمجموعة المغاربية طبقا لقربها وبعدها وجغرافيا عن المشرق العربي.

إلا أنه في إطاره الواسع فإن المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث كل من ليبيا وموريتانيا⁽²⁾، وتوجد هناك تسميات أخرى مثل شمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوربية⁽³⁾، ويطلق عليها بلاد البربر

¹ – <http://travel.mn9h.com/t1329/>

1- مصطفى الكثير، "الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية"، الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، 1986، ص8.

³ – André Chales Jutieu ,L 'Afrique du nord ,en marche Gallimard , paris, 1975, p23.

باعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري كما يطلق على منطقة الدول العربية المشاطئة للمتوسط، ويقصد بإضافة إلى الشمال الإفريقي أيضا شرق المتوسط سوريا، لبنان، مصر، فلسطين، الأردن، العراق.

1- المساحة:

تبلغ المساحة الإجمالية للمغرب العربي 5781,441 كم، وتعادل خمس مساحة القارة الإفريقية جمعاء والتي تساوي مساحتها 30180,808 كلم، كما تعتبر مساحة $1/2$ مساحة العالم العربي الذي يعادل مساحة 13 مليون كم وتتجاوز أقطار المغرب العربي من حيث مساحة حيث نجد أن أكبر دولة هي الجزائر بمساحة 2381,740 كلم أمّا أصغر دولة هي تونس 163,610 كلم.¹

المطلب الثاني: أهمية المنطقة المغاربية:

أولاً: الأهمية الإستراتيجية:

تحتل دول المغرب العربي موقعا استراتيجيا هاما، حيث تطل على البحر الأبيض المتوسط من جهة، والمحيط الأطلسي من جهة أخرى، إضافة إلى مصادرها ومواردها الطبيعية. ويقع المغرب العربي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية وشمال غرب القارة الإفريقية، وينتمي جغرافيا لمجموعة من المغرب العربي وحوض البحر المتوسط، تحده شرقا الجزائر وجنوبا موريطانيا. يطل المغرب العربي على القارة الأوروبية عبر مضيق جبل طارق شمالا، كما ينفتح على البحر المتوسط شمالا. تأثير موقع المغرب العربي في التنمية الاقتصادية: - تكمن أهمية الموقع الاستراتيجي للمغرب في المشاريع الاقتصادية التي يوفرها ميناء طنجة المتوسطي. الموقع والمساحة: تقع دول المغرب العربي في شمال إفريقيا ممتدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها حوالي

¹ - عبد الله العروي، "المغرب العربي، نظرة مستقبلية"، مجلة قضايا عربية، لبنان: مطبعة المتوسط، العدد 30، 1975، ص10.

782140 كلم 2، وتشكل ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي وتشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 40% من مساحة الاتحاد المغاربي، ويبلغ طول الشريط الساحلي للاتحاد المغربي حوالي 6505 كلم، أي 28 % من سواحل الوطن العربي بأكمله.¹

يحتل المغرب العربي مكانة ذات أهمية إستراتيجية وجيوسياسية، بحيث يعتبر همزة وصل بين ضفتي المتوسط أي بين أوروبا، وإفريقيا مما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني ومركز التبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط وهو يعتبر نقطة التقاء لثلاث قارات آسيا، إفريقيا، أوروبا.

1- فلو نعود إلى الأهمية الإستراتيجية للمغرب العربي: فتتحدد في موقعه الإستراتيجي الذي مكنه من التحكم بممرات ومضائق مائية مهمة، وهي مضيق هورموز، مضيق باب المنوم، قناة بويس، مضيق تيران، مضيق جبل طارق والتي تتحكم في طرق الملاحة العالمية، كذلك الإشراف على البحار التجارية المهمة في العالم وهي البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب.²

ثانيا : الأهمية السياسية:

يعد المغرب العربي حلقة في مسلسل التجمعات الإقليمية داخل القارة الإفريقية. فالمنطقة في وضعها الراهن يصل عدد سكانه إلى 84 مليون نسمة، يمثل المغرب العربي نقطة التقاء ويتمتع بموقع استراتيجي مهم. كما أن المناخ الدولي والإقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة، يدفع نحو المزيد من التعاون من أجل تحقيق التكامل كضرورة حتمية؛ لمواكبة المتغيرات العالمية. وقد نصت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على أن الهدف من الاتحاد هو تحقيق اندماج أشمل بين شعوب المنطقة مما يعطيها وزنا نوعي لها بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي، وهو ما يستدعي تحقيق إنجازات ملموسة بين الأقطار كسبيل لبناء الوحدة الشاملة، كما نص الميثاق على السعي لتنمية أواصر الأخوة

¹ - عبد الله العروي، "المغرب العربي: نظرة مستقبلية"، نفس المرجع، ص 102.

² - نفس المرجع، ص 103.

بين الدول الأعضاء وشعوبها، والدفاع عن حقوقها وصيانة السلام المستند على العدالة والإنصاف، وإقامة سياسة مشتركة في كل الميادين، والعمل على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها، وإقامة تعاون دبلوماسي.¹

ثالثا: الأهمية الثقافية:

بالرغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة المغرب العربي إلا أن اللغة العربية تعد لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة، كما أن الدين الإسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، كما أن التعددية العرقية الموجودة داخل النسيج السكاني قائمة على الاتصال وليس الانفصال، يضاف إلى هذا التجانس الثقافي الموحد، وجود تاريخ مشترك صقل المغرب العربي عبر قرون، فالتاريخ المشترك للمجموعة المغاربية يعود إلى العصر القديم؛ قبل أن يعززه دخول الإسلام الذي ساهم في تمتين أواصر الأخوة بين شعوب المنطقة لمدة عدة قرون قبل الاستعمار الغربي الذي حمل معه مخططات التجزئة والتفكك .

وقد ركزت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد؛ من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل وإقامة أسس التبادل بين شعوبها.²

ثالثا: الأهمية الاقتصادية:

تتمثل في تسهيل التجارة بين القارات الثلاث آسيا، أوروبا، إفريقيا لربط بينهما كذلك المواطن العربي معبرا للتجارة بين الغرب والشرق منذ القدم كما ازدادت أهمية الوطن العربي بعد ظهور النقل الجوي، الذي يتوسط قارات العالم، والذي اعتبر معبرا لخطوط الطيران العالمية.

¹ - عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي: "التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية"، مأخوذ من:

<http://www.file:///C:/Users/acer/Downloads/4-3-8.pdf>

² - نفس المرجع.

المطلب الثالث: الأهمية الحضارية الثقافية والدينية:

تتمثل هبوط جميع الديانات السماوية على أرضيه، والتي شكلت مهدا لانتشارها إلى باقي العالم.

-على العديد من الأماكن المقدسة وذات المكانة العظيمة في نفوس العرب، كالكعبة الشريفة، مسجد الأقصى، كنيسة المهد.

-قيام الكثير من الحضارات القديمة على أرضيه، كالفرعونية، وحضارات بلاد الشام. كما تزخر منطقة المغرب العربي بثروات طبيعية أخرى، أي هناك تنوع في ثرواته الاقتصادية المتفاوتة، بين الدول المشكلة له.

-إذ يمكن استغلالها في مشاريع مشتركة في صالح شعوب المنطقة¹.

-كما يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المجالات الجيوستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية² وعلى الرغم ما يحتويه المغرب من ثروات، وما يتمتع به من موقع إستراتيجي مهم جدا وكذلك الثروات البشرية "قدرات بشرية وطبيعية" إلا أنه يعتبر من المناطق أو البلدان المتخلفة، بل وزيادة على ذلك يعاني من تهديدات ومخاطر كثيرة تهدد الدول والأفراد، فرغم أن هذه التهديدات تتميز بالعالمية، بمعنى أنها تؤثر في جميع الوحدات السياسية إلا أن المغرب العربي يعرفها بحدة كبيرة والبعض يعتبر مصدر هذه التهديدات، أي أن الدول المتخلفة هي سبب ظهور هذه التهديدات بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة، لأن هناك مشاكل نادرة من هذه المنطقة بالذات تؤثر فيها وفي الدول الأخرى، وهي تهديدات التي سنتطرق لها في المباحث الموالية.

¹ - نزيه الأيوبي، "العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: العدد 124، أبريل 1996، ص125.

² - زعد زغول عبد الحميد، "تاريخ المغرب العربي"، القاهرة: دار المعارف، 1965، ص22.

المبحث الثاني: المنطقة المغاربية كساحة للتهديدات الدائمة.

المطلب الأول: التهديدات التقليدية وهشاشة الأمن المغربي.

مند الاستقلال لطالما اعتبرت المنطقة المغاربية ساحة للتهديدات الأمنية خاصة بين الدول المغاربية نفسها، شكلت للبيئة المغاربية ضفطا امنيا تولد تباين في المواقف وزيادة الإشكالات الأمنية ويمكن إجمال هذه المسائل فيما يلي:

أولا: الخلافات الحدودية.

تعج المنطقة المغاربية بالخلافات الحدودية والتي شكلت بؤرة توتر دائمة في المنطقة وأهمها:

1. الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب.

خضعت المنطقة المغاربية باستثناء ليبيا للاستعمار الفرنسي، ولكن بعد رحيل المستعمر شكلت الحدود البينية بين الجزائر والمغرب محورا للصراع بين البلدين، تم ترجمته بالدخول في حرب شكلت أولى بوادر القطيعة بين الدولتين المتجاورتين، وعلى الرغم من الاتفاق الذي وقع بين الطرفين في 1994 بين الرئيس الجزائري احمد بن بلة والملك حسن الثاني لوقف القتال بين الطرفين، وفي 1970 اثر اللقاء بين الرئيس هواري بومدين والملك حسن الثاني تبني البيان الصادر نفس المبادئ المتعلقة بإنهاء النزاع حول الحدود في إطار معاهدة ارنون المؤقتة في 1969.

2. الخلاف الليبي التونسي.

وهي الأزمة التي اندلعت بين البلدين حول مدينة قفصة الحدودية أدى إلى نشوب نزاع بين البلدين، وقد امتدت هذه الأزمة إلى المغرب بعدما حاولت المحكمة المغربية التوسط بين الطرفين، ولكن انحيازها للجانب المغربي جعل ليبيا تسارع للاعتراف بجمهورية البويسياريو، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات مع الرباط فقطعت العلاقات بينهما.¹

¹ ناظم الجاسور، "إشكالية الحدود في الوطن العربي"، دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية، عمان: دار مجدلاوي، 2001، ص 165 - 159.

ثانياً: أزمة الصحراء الغربية

تعتبر قضية الصحراء الغربية (وادي الذهب) من القضايا المهمة والحيوية التي شغلت عدداً من الدول الإقليمية في منطقة المغرب العربي واحتلت مكانتها في الحياة السياسية لدول المغرب على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية. كان لحرب الصحراء الغربية التي اندلعت في عام 1975 تأثير لا خلاف فيه على السياسة الداخلية، ولا سيما على السياسة الخارجية لبلدان المغرب العربي. ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه القضية عنصراً جوهرياً في إضفاء طابع التوتر والاضطراب والمجابهة في العلاقات الدولية المغاربية.

تعتبر قضية الصحراء قضية متعددة الأبعاد والأطراف التي تؤثر أو تتحكم بتفاعلات هذه المعادلة، فهناك طرفا الصراع المباشران المغرب وجبهة البوليساريو، وهناك الفاعلون الإقليميون كالجزائر وموريتانيا، والفاعلون الدوليون كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا، ثم هناك المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وتنقسم مواقف هذه الأطراف جميعاً بالتناقض.

يتضح مما تقدم بأن المتغيرات الدولية والإقليمية زادت من تفاقم حدة التنافس والانقسام بين أقطار المغرب العربي وهي الأطراف المباشرة في النزاع حول الصحراء وعدم اتفاقها على ثوابت مشتركة تبعد الإقليم عن الاستقطاب الدولي.

ويمكن تحديد ما تثيره مشكلة الصحراء من مخاطر على الأمن المغاربي بعدة محاور أولها محور التماسك الوطني الداخلي وطبيعة العلاقة السائدة بين الدول خصوصاً دول الجوار.¹

¹ - جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الامن القومي العربي"، مأخوذ من:

المطلب الثاني: الهشاشة الأمنية وانتشار التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية.

أولاً: الإرهاب وتأثيره على أمن المغرب العربي.

ليس الإرهاب بالظاهرة الجديدة، ففي عام 2 قبل الميلاد، فكر الزيلوت بطرد الرومان من فلسطين بواسطة حملة إرهابية. ومنذ ذلك الوقت أصبح الإرهاب ملمحاً دائماً من المشهد السياسي ويقال أحياناً أن الإرهاب سلاح الضعفاء وقد بدأ الإرهاب الحديث بالتحول إلى مشكلة دولية مهمة في نهاية الستينات مع وقوع عديدة منه حول العالم، ارتبط الكثير منها بالنزاع العربي - الإسرائيلي - وفي السنوات الأخيرة، ازدادت الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة ازدياداً كبيراً، أما أحد أكبر الهموم المتعلقة بالإرهاب اليوم فهو إمكانية أن تطور مجموعة أسلحة للدمار الشامل وتستخدمها في صناعة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية زهيدة الثمن نسبياً وبإمكان هذه الأسلحة أن تقتل مئآت الآلاف من الناس بحسب الظروف البيئية التي تطلق فيها فووق هذا النوع من السلاح بين أيدي الإرهاب فكرة مخيفة.

1. تنظيم القاعدة(*) في المغرب الإسلامي:

طوال عقود مضت ظل المغرب العربي ساحة لعمل ونشاطات ما عرف بالإسلام السياسي(**)، المتمثل في نشاط بعض الأحزاب والحركات التي تعمل من خلال الاعتماد¹

¹ -Omar Darly et Maria Gabriel, les états fagales constituent ils une menace pour la sécurité international, obtenu en parcourt : www.peacenter,siences,po.fr

(*)قاعدة الجهاد أو القاعدة: "حركة جهادية إسلامية يتزعمها أسامة بلادن وهي تنظيم يتبنى فكرة الجهاد ضد" الحكومات الكافرة" وتحرير بلاد المسلمين من الوجود الأجنبي أيا كان، وتصنف الولايات المتحدة الأمريكية وأغلب الدول الغربية وأبرزها تنظيم إرهابي عالمي.

(**)الإسلام السياسي: إن هذا المصطلح جاء وليد لبيئة غير إسلامية حيث ولد غربياً ودخل الساحة العربية عن طريق الترجمة فقد ورد أن أول من استعمله هو هتلر عندما قال إنني لا أخشى من اليهود ولا من الشيوعية بل أنني أخشى "الإسلام السياسي" ومحمد عمارة أنه استعمله رشيد رضا كذلك للتعبير عن الحكومات الإسلامية فصار يقصد به الحركات الإسلامية التي تستقل بالسياسة أو الأحزاب والحركات ذات المنطلقات والأهداف الإسلامية.

على منطلقات دينية والمتوهجة بتأثير منها، ولم تكن نسبة مشاركتها في الحياة السياسية متماثلة بين دول المغرب العربي، ولكن تأثيرها في المجتمعات متساوية، وعلى كل حال لم تخرج أي دولة من دول المغرب العربي عن كونها حاوية لنشاط تحركه.

ولم يغيب عن أحد أنه بعد انتشار نشاط الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية شهدت الساحة المغاربية تطورا نوعيا في توجيه بعض الجماعات الإسلامية، حيث انتقل عملها ونشاطها من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العملية المسلحة، هذه الحركات التي عرفت انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب الباردة ولاسيما بعد بدئ التصادم بين أمريكا وتنظيم القاعدة بعد أحداث 11 سبتمبر، هذه التطورات ألفت بآثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني فنشأت البدائل الطبقية بدلا من السلمية التي سميت بالإسلام العسكري(***)، هذه الجماعات عملت على التوسيع والانتشار والقيام بأعمال التخريب وغيرها وهذا ما اصطلح علي تسميته الإرهاب.

مهد بذاك الأمن المغاربي(****). بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة¹، وهذا ما سنتطرق للحديث عنه بشيء من التفصيل عبر عناصر هذا المبحث.

-عرف إقليم المغرب العربي ظاهرة الإرهاب بشكل كبير، لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت إلى لظهور مثل هذه التكتلات، منها الاستبداد المحلي²، والطغيان الأجنبي، ما ينجر عنهما من توتر وشعور بالظلم والمهانة، ضف إلى ذلك روح التمرد التي تتسم بها قطاعات من الشباب والمراهقين، بل تحول تمردا إلى ممارسة أشكال تقليدية من الجنوح والانحراف لتشرع في الانتقام من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب لأنها ترى نفسها مهمشة،

¹ - خالد إبراهيم المحجوبي، "الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري"، مأخوذ من: <http://www.ahewon.org:de/show.art.asp.raise=200651>

² - محمد فهم درويش، "الجريمة في عصر العولمة"، ط2، النشر الذهبي للطباعة، القاهرة، 2000، ص53. (***). الإسلام العسكري: هذا التعبير يدل على مجموع الحركات والجماعات التي تنتهج سبيل الصدام العسكري وتفضل الخيار القتالي في الوصول إلى مراميها وتجسيد أديولوجيتها في ساحة الواقع الذي ترابطته ولا تطبقه بمن فيها. (****) الأمن المغاربي: أي حالة الاستقرار على مستوى الدولة والمجتمعات القارة فيها أي الأمن في جميع دول المغرب العربي، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتاني.

فكان الإرهاب هو الوسيلة للتجسيد أفكارها كذلك الاقتناع الفكري بوجوب العمل على التحضير بمنهج عنفي، وتعرض الكثير منهم إلى ظروف وأحوال اجتماعية خانقة عكرت صفو حياتهم¹.

2 الحركات الإرهابية في الجزائر:

واختلفت الأدوار حول بداية العنف في هذه المنطقة، فهناك من يرى أنها وليدة الاستقلال عندما قام الجيش بقيادة "هوارى بومدين" بالإستيلاء على السلطة وما كان سائدا في فترته²، وتواصلت الصراعات بعد ذلك داخل السلطة وقادت إلى ظهور الحركات الانتفاضية في 5 أكتوبر 1998⁽³⁾، واتجاه تحريري أن العنف ارتبط بمسار ديمقراطي سنة 1991 بعد فوز الحزب المعاض لسلطة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS).

وهناك من يرى أن الإرهاب في الجزائر ظهر نتيجة الصراع الدائر في نطاق السلطة الجزائرية منذ وفاة "هوارى بومدين" وظاهرة الفساد السياسي، وما يترتب عليها من نتائج أدت إلى دخول النظام الجزائري إلى دائرة الأزمة، الذي نتج عنه اهتزاز شرعية النظام، وهو ما عبر عنه بعض السياسيين الجزائريين بضعف هيبة الدولة.

كذلك تفاقم وتأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي خلق ظروف معيشية صعبة بالنسبة للمواطن الجزائري، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية وتشمل تصاعد نمو تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية والإسلامية، هذا بالإضافة إلى التحولات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة وتبع ذلك ظهور بعض الأفكار الغربية الخاصة بفرض النموذج الحضاري الغربي على العالم، والبدء في البحث عن عدو جديد للغرب، وقد وجد بعض مفكري الغرب في الإسلام هذا العدو، الأمر الذي كانت له ردود أفعال المجتمعات

1- مرصد الإرهاب، من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي"، مرصد الإرهاب نقلا عن: <http://WWW.Alerhab.Net>. 2008

² - محمد فهم درويش، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ - نفس المرجع، ص 60.

الإسلامية، وهذا ما دفع وساعد على تكوين هذه الجماعات في الجزائر وغيرها من دول المغرب العربي⁽¹⁾ نتيجة كل هذا عرفت الجزائر ظهور هذه الجماعات التي انخرطت في أعمال مسلحة قادمة إلى حرب أهلية وعشرية من العنف المسلح⁽²⁾، وتعتبر "الجماعات السلفية للدعوة والانتقاد والقتال" الجزائرية أخطر من "الجماعات المسلحة" حيث أعلنت تغيير اسمها من "السلفية للدعوة إلى القتال" وإلى تنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، وقالت أن التغيير تم بناء على استشارة من زعيم القاعدة "أسامة بلادن"، الذي رعى المبادرة وأصدر بيان من بين ما جاء فيه: (بعد أن أنعم الله على المجاهدين خاص وعلى المسلمين عامة بانضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر إلى تنظيم قاعدة الجهاد ومبايعة "أسامة بلادن" كان لابد من أن تختفي التسمية القديمة لتحل محلها تسمية جديدة تكون على صحة الوحدة وقوة الإلتفاف وصدق الارتباط بين المجاهدين في الجزائر وسائر إخوانهم في تنظيم القاعدة)⁽³⁾، لتصبح بعد هذا التغير "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ممثلاً للقاعدة لها في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي (الإفريقي لمحاربة المصالح الغربية في المنطقة، والأنظمة المحلية التي تحاربه⁽⁴⁾.

وللجماعة السلفية للدعوة والقتال أعمال تخريبية إرهابية داخلية وخارجية فقد قامت بمذابح خطيرة في فترة الحرب الأهلية الجزائرية⁽⁵⁾، وكذلك قامت بعدة تفجيرات هزت وسط العاصمة استهدفت فيها مكتب رئيس الوزراء، بالإضافة إلى اعتداءات دامية في منطقة القبائل وشرق الجزائر، والقيام بعمليات التهريب في الصحراء الجزائرية وعمليات الاختطاف للأجانب⁽⁶⁾،

¹ - محمد سعيد أبو عامود، المرجع نفسه، ص ص 113-114.

² - القاعدة في المغرب العربي - عدد مجهول صحة الفراغ السياسي - نقلا عن: <http://WWW.alwaqt.com/art>.
Middele East on line- الوقت-aid=45130.

³ - كمال جفال، "القاعدة في بلاد المغرب العربي": الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس: العدد 17، 05 فيفري 2010، ص 13.

⁴ - دنيا الوطن، الجماعة السلفية الجزائرية تغير اسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب، نقلا عن: <http://www.alerhab.net>.

⁵ - نفس المرجع.

كذلك اعتمدت على أسلوب السيارات المفخخة، كما أنها تعتبر المسؤولة على الهجمات بالقنابل المحشوة بالمسامير على متر الأنفاق في باريس 1995¹.

3 الحركات الإرهابية في المغرب:

نجد جماعتين هما "السلفية للجهاد" أو السلفية الجهادية، والجماعات المقاتلة، الإسلامية المغربية، من أهم الشخصيات البارزة في المغرب نجد محمد الفرنزي(*)² الملقب بأبي مريم قائد للجماعة السلفية الجهادية، ومن بين أعضائها "حسن الكناني"، و"محمد عبد الوهاب"، ونجد "عبد العزيز أبو البراد" قائدا للجماعة المقاتلة الإسلامية، وهم على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة، ويعتبر "عزيز السكاني" و"عبد العالي الشاري" هما صلة الوصل بين القاعدة والخلايا الموجودة في المغرب³ ويعود ظهور التيار المتطرف من السلفية والمسمى الجهاد بالمغرب إلى بداية عقد التسعينات، بعد حرب الخليج عام 1991، حيث ظهر في السعودية وبلدان أخرى عدة رموز خرج بعضهم عن التيار السلفي الوهابي ليعلنوا الجهاد ضد الأمريكان، الذين استباحوا في نظرهم أرض الإسلام، وحينها ظهر خلاف بين العلماء حول جواز الاستعانة بالكافر ودخول الجيوش الغربية إلى الأراضي العربية⁴.

4 الحركات الإرهابية في ليبيا:

نجد " الجماعة الإسلامية المقاتلة"، التي تم الإعلان عن انضمامها ومناصرتها للقاعدة في المغرب العربي 2007، فقد أعلن "أيمن الظواهري" عن انضمام الجماعة الإسلامية إلى تنظيم القاعدة العالمي، وأكد الشيخ أبو الليث الليبي أحد قادة الجماعة هذا الأمر.

¹ - محمد سعيد أبو عمود، المرجع نفسه، ص، 120.

² - مرصد الإرهاب، "قاعدة دول المغرب العربي يهاجم قيادات بلدان المغرب"، نقلا عن: <http://www.alerhab.net>

³ - Rebert Schutte. la sécurité humaine et l'état fragile, traduction : Antonia cdumsteiner).

Human Security- journal- issu.feb 2007, p p 92, 94.

⁴ - عبد الحكيم أبو اللوز، "السلفية الجهادية في المغرب": الولادة والمسار، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي تونس: العدد 17، 05 فيفري 2010، ص 21.

ويعتبر بعض قيادات الجماعة، أمثال الشيخين "أبو يحيى الليبي" ومواطنه "أبو الليث الليبي" من أبرز الشخصيات المألوفة لعموم التيار السلفي الجهادي، بل يعتقد البعض أنهم تحولوا فعلا إلى قادة في صلب تنظيم القادة العالمين، وأن الجماعة الإسلامية المقاتلة "قد اندمجت وذابت بصورة تامة في تنظيم القاعدة بحيث يمكن بسهولة ملاحظة جزء من قيادتها في التنظيم العالمي تحت قيادة "أبو اليزيد"، فيما يرى البعض الآخر أن الجماعة ستعمل في نطاق ما يسمى بقاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة "أبو مصعب الجزائري"، باعتبار ليبيا جزء من الوحدة الديمغرافية، والجغرافية لمنطقة المغرب، وبالتالي فمن المستبعد كلية أن تنتقل الجماعة بتسمية جديدة تحمل، مثل اسم قاعدة الجهاد في ليبيا، لذا علينا أن ننظر بحرص إلى الجماعة باعتبارها نخبة مؤثرة في تنظيم القاعدة ومساره واستراتيجياته خاصة وأن ما ظهر منها من قيادات غلب عليهم الخبرة العريقة في المواجهات المسلحة، والسعة في العلم الشرعي، وصلابة مواقفهم تجاه تعميم تيار الجهاد العالمي والحفاظ على نقاوة قيادته، والتميز في الأطروحة التنظيمية والآن تنظيم القاعدة يدرك حقيقة بأس هذه النخبة، ذات العقلية المتقدمة عن الكثير من الجماعات فلم يتوانى الطهراوي، عن تقديمها بوصفها: كوكبة من الجهل السبق والفضل والجهاد والرباط وأعلام الدعوة والجهاد وقوة والصبر والثبات من أفضل الجماعات الإسلامية المقاتلة في ليبيا¹.

وانضمام هذه الجماعة إلى صفوف القاعدة متكسب هذه الأخيرة دفعا قويا نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها في محاربة الأنظمة السياسية القائمة في المغرب الإسلامي وكذلك المصالح الغربية في المنطقة لكن هذا الدعم لم يستمر طويلا من طرف هذه الجماعة وقد أعلنت الجماعة الإسلامية المقاتلة جناح القائد في ليبيا خروجها عن بلادن عام 2009 تقديم مبادرة لنبدأ العنف للحكومة والشعب الليبي، بعد ما أجرى قادتها مراجعات تصحيحية لنهج عمل الجماعة، وقالت صحيفة "Gardien" البريطانية أن هذه الخطوة تضعف إلى حد

¹ - أكرم حجازي، "القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة"، مأخوذ من: <http://www.lawhd>، يوم 06.02.2011، التوقيت 10.15.

كبير تنظيم القاعدة، حيث تقرض نظرية الجهاد ضد الأنظمة الحكم الإسلامي وقتل المدنيين الأبرياء، ففي سجن أبو سليم القريب من طرابلس كتب قادة الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا وثيقة يراجعون فيها أفكارهم، أطلق عليها "دراسات تصحيحية في الفهم والجهاد والحسبة والحكم على الناس" بعد أن واثق عليها كبار علماء المسلمين من بينهم شيخ يوسف القرضاوي¹.

وقد وضعت هذه المرجعيات بأنه تحول من الرادكالية في فهم الإسلام إلى اللارادكالية في العمل الإسلامي، المعاصر وتفصل هذه الوثيقة الكتاب، جوهر هذا التحول من فقه المواجهة إلى فقه المراجعة، بحيث أكد شيوخ الجماعة من خلال هذا الكتاب أن تبنيهم لفقه المواجهة في بداية عملهم لم يكن طلباً للجاء أو السلطان أو المال أو خدمة لأعداء الوطن، بل كان حسب تقديرهم أن دينهم قد أوجب عليهم وأن ربهم قد أمرهم بمواجهة الطغيان، ما أسفر عن ضرورة اللجوء إلى العمل المسلح للتغيير المنكر والفساد ويشير شيوخ الجماعة: "أن الظروف الموضوعية التي سادت في فترة تكوين الجماعة وكذلك غياب العلماء، وأيضا عدم وجود مجال للدعوة السلمية بالحكمة والموعظة الحسنة، وهذه كلها عوامل ساهمت في تصنيف دائرة الاختيار للعمل الإسلامي ودفعه نحو العمل المسلح²، وعن مبررات التي دفعتهم للتراجع عن العمل المسلح وبالتالي الخروج عن طوع القادة، يؤكد شيوخ الجماعة أن كتابة المرجعيات في حقهم لم يكن مجرد موقف سياسي، وإنما واجب ديني يوجب عليه الطوع إلى الصواب وطريق الحق بعدما بدأ لها خطأ تجربتهم المسلحة التي خاضتها الجماعة في مواجهة السلطات الليبية، يقول شيوخ الجماعة (نشعر بأسى عميق عندما نتذكر المواجهات التي حصلت في بلادنا وذهب ضحيتها أبناء هذا البلد...)

¹ - أيمن حسن، "الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج عن القاعدة وتقدم وثيقة لنبد العنف" مأخوذ من:

<http://WWW.muslim.net>

² - نعمان بنت عثمان، "هذه مرجعيات الجماعة المقاتلة"، مجلة الموحد، دار النشر للمغرب العربي، تونس: العدد 05، 17 فيفري 2010، ص، ص 18، 19.

-كما عرفت الجماعات العربية نشاط أقل حدة وفعالية في موريتانيا حيث نجد الحركة الإسلامية وكذلك الأمر في تونس: حيث نجد حركة تدعى "الاتجاه الإسلامي" الذي يريد السيطرة على السلطة بواسطة انقلاب.

محمل القول أن هذه الجماعات تندرج تحت ما يسمى ب"تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" الذي يشكل أساسا من ثلاث جماعات: "الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة" و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية" و"الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة/ السلفية الجهادية"، وهناك من يصنف "الجماعة الإسلامية التونسية" فهذه الجماعات هي البارزة في التنظيم والتي تلعب ولائها للقاعدة ومبايعتها لأسامة بلادن.

- فالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي التسمية الجديدة للجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC التي تعد بدورها الفصيل المنشق سنة 1998 عن الجماعة الإسلامية المسلحة والتي عرفت بوحشية نادرة في تاريخ الحركات المتطرفة، وقد كانت هذه الوحشية حسب المتتبعين سببا مباشر في الانشقاقات المتتالية في صفوفها، تميز نشاط التنظيم الجديد منذ بداية توسيع نشاطه نحو الصحراء، وتركيز عمليات ضد قوات الأمن بالدرجة الأولى، واستهدفت المصالح الأجنبية في الجزائر، والقيام بعمليات تفجيرية في أوروبا.

ويشير البعض بداية إرتباطية بالقاعدة ب2002-2003 بهذا التحول الكبير في نوعية عملياته، بتاريخ 24 جانفي 2007، أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا انتمائه للقاعدة التي كانت تطمح إلى إشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والتنسيق بينها وهي " الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال بالجزائر GSPC " و"الجماعة الإسلامية للقتال الليبية GICL" و "الجماعة الإسلامية للقتال المغربية GICM" و "الجماعة الإسلامية للقتال التونسية GICI".¹

¹ - نعمان بنت عثمان، "هذه مرجعيات الجماعة المقاتلة، نفس المرجع، ص 20، 21.

المطلب الثاني: الأزمات الداخلية وأثارها على أمن الدول المغاربية.

أولاً: الهجرة

كما يعني المغرب العربي من الهجرة التي تعددت التعاريف المعطاة لها وهذا راجع إلى تعدد الجوانب الظاهرة، فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي تعرفها الموسوعة الحرة wikipedia بأنها: "أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة من كونها زيارة أو سفر"⁽¹⁾. يعاني المغرب العربي من الهجرة التي تعددت التعاريف المعطاة لها وهذا راجع إلى تعدد جوانب الظاهرة.

ثانياً: المشاكل الاجتماعية

تعتبر المشاكل الاجتماعية في المغرب العربي أحد أكبر التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن الإنساني المغربي في يومنا الحالي:

1- المخدرات:

فمشكل تعاطي المخدرات في العالم العربي يعتبر ضمن المشاكل العويصة في العالم العربي، فمافيا المخدرات جلبت وصمة عار اجتماعية مما ينجم عنها من تفكك الأسرى وانتشار الجرائم بمختلف أنواعها⁽²⁾.

2- البطالة:

من المشكلات التي يواجهها المغرب العربي اليوم نجد مشكلة البطالة حيث تتراوح نسبة انتشار هذه الظاهرة 73% في 2013 وقد تصاعدت هذه الظاهرة لأن معظم الناس يفتقرون إلى مهارات التعلم، أو بسبب فقر أو فساد الحكومات، أصبح الأمر أكثر صعوبة للعثور على وظائف تتناسب مع مهارات ومعارف الناس.

¹ - الموسوعة الحرة ويكيبيديا "الهجرة"، مأخوذ من: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A%D9>

² - نفس المرجع، ص 7

3- النمو السكاني: إن النمو السكاني في المغرب العربي اليوم يعتبر مشكلة من المشكلات الكبيرة التي تواجه الوطن العربي فالنمو السكاني هو سبب من أسباب بعض المشكلات الأخرى الكبيرة، فهو سبب الفقر والبطالة والتفاوت في الدخل، فإن المواد الأخرى لبلد ما ربما لن تكفي للنمو السكاني الكبير⁽¹⁾.

ثالثا: قضايا البيئة:

وتعتبر مشاكل البيئة من أكبر العوائق التي تهدد المغرب العربي، بحيث ظهرت العديد من المعوقات المتمثلة بالدرجة الأولى في التلوث، الكوارث الطبيعية، الأمراض المختلفة... الخ ففي الجزائر مثلا ظهرت العديد من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الفيضانات والزلازل فقد شهدت فيضانات باب الواد والتي أحدثت كارثة بيئية كبيرة تسببت في ولادة العديد من الأمراض المختلفة كالسل، وكذلك زلزال بومرداس الذي أحدث كوارث إنسانية تعدد الجثث الشيء الذي أحدث مخلفات أخرى.

رابعا: الأمن الغذائي كمصدر لتهديد الأمن في المغرب العربي

منذ بداية التسعينات ومشكلة الأمن الغذائي محط اهتمام العالم أجمع لما أكتسبه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وأمنية، ويعرف الأمن الغذائي على أنه: توفير الغذاء بالكميو والنوعية اللازمين للنشاط والحيوية وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على النشاط المحلي⁽²⁾ ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي المطلق والنسبي، فالأمن الغذائي المطلق (الذاتي) يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة مما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة

¹ طارق إبراهيم دسوقي عطية، "الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة"، مصر: دار الجامعة الجديدة، 1996، ص 216.

² معلم يوسف، "تأثير بنية الأمن في المتوسط: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، قسنطينة: جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية، 2009، ص، ص 143، 146.

إلى أنه غير واقعي كما أنه يفوت على دولة أو القطر المعني، إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية. أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً، فهو لا يعني بالضرورة إنتاج كل احتياجات الغذائية الأساسية بل يقصد به أساس توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات وتأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين⁽¹⁾.

ودول المغرب العربي تشهد تحديات جدية ناتجة عن مجموعة من العوامل المتعددة، تشمل الجفاف، محدودية الأراضي الصالحة للزراعة، وندرة الموارد المائية، وتداعيات تغير المناخ، فقد ساهمت السياسات غير الملائمة والاستثمار الضئيل في العلوم والتكنولوجيا والتنمية الزراعية في تدهور الموارد الزراعية، إلى جانب استخدام غير الكفاء لها وإنتاجياتها المتدنية⁽²⁾.

ويمثل النمو السكاني، والطلب المتزايد على الغذاء، وتدهور الموارد الطبيعية، وتحويل الأراضي الزراعية إلى الاستخدام الحضاري، تحديات إضافية أمام تحسين مستوى الأمن الغذائي في المنطقة العربية، ويبرز العجز الغذائي من خلال نسبة الاكتفاء الذاتي البالغة 46% للحبوب، 37% للسكر، 54% للدهون والزيوت، أي أن العجز يصل إلى نحو نصف الحاجة من المواد الغذائية الأساسية.

ويرتبط الغذاء والماء في شكل غير قابل للفك فـالمنطقة العربية تواجه معضلة ندرة المياه التي تعكسها الحصة السنوية للفرد من الموارد المائية المتجددة والبالغة أقل من 850م³

¹ - جريدة البيان، "الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك"، مأخوذ من: www.albayan.com/image/am-arabwork.doc.

² - مختاري بن هبة، "إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعة": حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسنطينة: جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، 2007-2008، ص 134.

والمتفاوتة في شكل كبير بين البلدان، تصنف منها في فئة الندرة الشديدة للمياه بحصة سنوية للفرد تقل عن 500م³.

كما أنها تصنف من الدول المتخلفة، وبطبيعة الحال يجعلها هذا في حالة تبعية، وبالتالي فإن هذه الدول تعاني فجوة غذائية مهددة في وجودها متى تم قطع الإمدادات لها، فسوف تتعرض للمجاعة، وهذا يعني الزوال التدريجي لأنها غير قادرة على إعانة نفسها، فالغذاء المستورد ذو مخاطر سياسية تهدد الأمن والسيادة الوطنية فمثلاً: تخضع الدول المستوردة للقمح لشروط ومساومات سياسية وغيرها، ويصف الخبير الأمريكي "John Black" القمح بأنه سلاح لضمان السلام، ويقصد السلام وفق الإستراتيجية الأمريكية، كما جاء في التقرير الاقتصادي الأمريكي "ليستر برلون" بقوله: (قد يحل الأمن الغذائي محل الأمن العسكري القومي كانشغال رئيسي لكثير من الحكومات)، فأدركت أمريكا وزن القمح كسلاح "السلاح الأخضر" للضغط وتغيير سياسيات الدول، وهذا جعل الدول المغاربية في يد الدول المتقدمة التي تمد الغذاء لها لتحيا، وهذا تهديد كبير جداً.¹

¹ - جريدة البيان، "الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك"، مأخوذ من: www.albayan.com/image/am.

خلاصة:

رغم الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الدول المغاربية ما تزال تعاني الكثير من المشاكل والمعوقات انطلاقا من مخلفات الاستعمار والمشاكل الحدودية التي تركها ما بين دول الجوار مثلا: الجزائر والمغرب، الخلاف الليبي التونسي وأزمة الصحراء الغربية. عملت الهشاشة الأمنية وانتشار التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية على تنامي ظاهرة الإرهاب وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة في الدول المغاربية، كذلك ظهور المشاكل الاجتماعية: كالبطالة، المخدرات، الهجرة الغير الشرعية، أبقت الشعوب المغاربية في متاهة.

الفصل الثالث

تمهيد:

شهدت الدول العربية في الآونة الأخيرة العديد من الأحداث خاصة تلك التي عرفتها تونس، مصر، سوريا وصولاً إلى ليبيا في 2011، فقد كان للشعب الليبي دوراً أساسياً في إسقاط نظام القذافي والذي دامت فترة حكمه ما يقارب 42 سنة حكم خلالها ليبيا بقبضة من حديد، ولذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى الأزمة الليبية وتداعياتها على المنطقة المغاربية بحيث ركزنا على عوامل التحول السياسي وأبعاد الأزمة الليبية، ثم تأثيرات التهديدات الأمنية في ليبيا على دول المغرب العربي وصولاً إلى مسارات الأزمة الليبية وتداعياتها المستقبلية.

المبحث الأول: عوامل التحول السياسي وأبعاد الأزمة الليبية.

المطلب الأول: عوامل التحول السياسي في ليبيا:

شهدت ليبيا منذ سنة 2011 تحولات سياسية وأمنية خطيرة فبعد الإطاحة بنظام القذافي من قبل الميليشيات المسلحة، بمساعدة من قوات حلف الشمال الأطلسي "Nato" دخلت البلاد في أزمة أمنية كان لها تداعيات على أن دول المنطقة كاملة وعلى رأسها الجزائر التي تشترك مع ليبيا بحدود برية شاسعة جدا فانتشار السلاح والمجموعات الإرهابية والميليشيات المسلحة، ناهيك على الصراع السياسي حول السيطرة على السلطة والعملية السياسية في البلاد، إضافة إلى تنامي الصراع القبلي والجهود بين الأقاليم الليبية، جعل من ليبيا على حافة الانهيار والفشل والمعاناة من هشاشة أمنية خطيرة على مستقبل ليبيا ووحدتها وعلى أمن المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي.¹

أولا: الخلفية الاقتصادية للتحول السياسي:

إن عدم وفرة الإنتاج وارتفاع المديونية واضطراب الأسواق المالية وزيادة الأسعار الاستهلاكية والتنمية، وازدياد نسبة البطالة وتفشي الفقر وبالتالي عدم تحقيق الاقتصاد الوطني لأهدافه في التنمية يؤدي إلى حدوث أزمة داخلية يمكن استغلالها للتأثير على الأمن الداخلي للدولة.² وإذا ما واکب هذا كله فساد إداري فسيؤدي إلى الشك في الفئة الحاكمة وهو ما يفجر تصاعد المطالب من قبل الشعب في شكل مداخلات متراكمة، ولما لا يتفاعل معها ضاع القرار في الإدارة بالمعالجة المطلوبة وإخراجها في شكل مخرجات تمتص الغضب الجماهيري، فيها تتفجر الأزمة داخل المجتمع لأنه يصبح مستشعرا الاغتراب وعدم الاندماج لهذا النظام، وعليه سنحاول في محطتنا

¹ - الحسن بن حاج نصر، "تونس والجزائر ترفعان مستوى التنسيق الأمني لضبط الحدود"، جريدة الرياض، العدد 16780،

03 / 06 / 2014، مأخوذ من: <http://www.driyadh.com>.

² - احمد رجب، "حصار النفط، التداعيات الاقتصادية للنزاعات الانفصالية في ليبيا" مأخوذ من: التحليلات القضايا الاقتصادية

حصار النفط، <http://ressideast.org> html تاريخ التصفح 16 / 02 / 2014، التوقيت 21: 5.

هذه تشخيص أهم ملامح الاقتصاد الليبي لاستخلاص مدى تأثير هذا العامل في توجيه الأزمة الليبية، فليبيا واحدة من البلدان النامية يعتمد اقتصادها بشكل أساس على النفط، إلا أن صناعة النفط لا تستقطب سوى نسبة ضئيلة من القوى العاملة، وغالبية العاملة موجهة نحو الصناعة والزراعة.¹

1. الصناعة: تشكل الصناعة 8.4 % من قيمة الناتج الوطني الإجمالي الليبي، ومن أهم السلع المصنعة، منتجات تكرير النفط والصناعات البتروكيميائية، والاسمنت، والسلع الغذائية، والفولاذ، وتمثل المدن الشمالية مراكز التصنيع الرئيسية في ليبيا.

2. الزراعة: لا تتجاوز نسبة مدخولها 7.5 % من الناتج الوطني الإجمالي الليبي ، ورغم ذلك فإن 10 % من السكان يعملون بالزراعة، ولا يتجاوز مساحة الأراضي الليبية الصالحة للزراعة 5% ولذا تعرض ليبيا النقص في منتجاتها الزراعية باستيراد المواد الغذائية، كما تتجه نحو تصوير زراعتها من خلال إنشاء مشاريع ابرز الأمثلة على ذلك هو مشروع النص الصناعي العظيم.²

3. تداعيات فشل السياسات الاقتصادية العامة: إن غياب رؤية إستراتيجية سليمة للتخطيط الاقتصادي وطغيان النمط الارتجالي وغياب دراسة محكمة لموارد البلاد، وسبل استثمارها وفق سياسيات مؤسسة على قواعد علمية أدى إلى فشل أغلب المصطلحات التنموية والاقتصادية وظهور تداعيات خطيرة على مختلف الأصعدة يتجلى ذلك على النحو التالي:

مركز السياسات التنموية: إن تمركز كل النشاطات التنموية بالعاصمة وإهمال باقي المناطق الأخرى ابحت نمط غير متوازن مما أشعر سكان الأقاليم الأخرى بظلم جراء تلك السياسات،

¹¹ - سميرة شرايطية، " تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني": دراسة في العلاقة بين الفشل الدولتي والتهديدات الأمنية الجديدة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، 2011، ص 54.

² - سالم أبو عائشة خليفة، "المستوى المعيشي في ليبيا وأثره في النمو السكاني في الفترة 1970 - 2006"، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 5، إتحاد المغرب العربي: الجامعة المغاربية، 2008، ص 91، 92.

وتوضح المؤشرات وجود حالة عدم الرضاء العالم عن الحياة في هذه الأقاليم بلغت درجتها 4.9 على مؤشر يتراوح من صفر في حالة عدم الرضاء التام إلى 10 في حالة كمال الرضاء وفقا لتقرير صعود الجنوب الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عام 2013.

4. عدم العدالة في توزيع الثروات: تتمتع ليبيا بنوع من الثراء النسبي نتيجة المخزون النفطي الهائل، بحيث تقدر أرصدها من الفوائد النفطية بما يزيد عن 200 مليار دولار، هذا بالإضافة توافر حوالي 50 مليار دولار كعوائد مالية تدخل الخزينة المالية سنويا، ولكن نظر السياسات النظام السابق واستثنائه معظم هذه العوائد، والتوجه نحو زيادة الإنفاق على التسليح، لازالت هناك الكثير من الفئات تعاني من انتشار الفقر والتخلف وهو ما يظهر في تراجع مركز الاقتصاد الليبي وفق مؤشر التنمية البشرية لتحل المركز 64 خلال 2011 مقارنة بالمركز 55 في عام 2010.¹

5. سياسيات التهميش والفساد: تعاني الكثير من الأقاليم الليبية من مظاهر التهميش والفقر، وخاصة برقة، التي تضم وحدها 75% من مجموع الحقول النفطية والتي شهدت ارتفاعا في الأصوات المطالبة بالتحول نحو الفيدرالية وذلك نتيجة لاستبعاد القبائل المشاركة في الحكومة في مارس 2012، وحرمانهم من تولي بعض المناصب كالوظائف الدبلوماسية والعسكرية، كما تشهد ليبيا انتشار الفساد السياسي والمالي، حيث احتلت المركز الرابع على المستوى العربي وفقا لمؤشر الفساد الصادر عن منظمة العفو الدولية، خاصة بعد كشف الوثائق ، في مقر المؤتمر الوطني بعد اقتحامه من قبل الأمازيغ عن قيام الحكومة باتفاق أغلب مخصصات الموازنة ومناطق² نافذة كمصيراته.

ثانيا: الخلفية الاجتماعية للتحويل السياسي: يعتبر المركز الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات عاملا عاما وناظما للعلاقات داخل المجتمع، ويتحدد بناء عليه وعلى مدى انسجام

¹ - عامر حسان، الموقف العربي من الأزمة في ليبيا، مأخوذ من: http://www.alamiya.org/index.php?option=com_article&id=2978.

² - عمر الشربيني عدي، حقيقة ما جرى في ليبيا، مأخوذ من: http://www.kassioum.org/index.php?mode_article19488.

والتناغم مكوناته الاستقرار المجتمعي وعندئذ يسود الأمن داخل المجتمع، وباعتبار ليبيا بلد قبلي يضم العديد من القبائل والتكوينات الاجتماعية المختلفة محاولة من خلال هذا العنصر دراسة أبرز المحددات الاجتماعية للدولة الليبية ونحاول رصد أثر هذه المحددات في تفجير أزمة فبراير 2011.

على عكس باق دول شمال إفريقيا، لا تزال ليبيا تحافظ على شكل تنظيمي قبلي، حيث يتراوح عدد القبائل 40 و 140 قبيلة، لكن الملاحظ أنها لا تشكل بناء سياسيا أو إداريا حقيقيا، بل تشكل مجالات تضامن وتأثير مهم جدا إذ يتمتع رؤساء القبائل بسلطة معنوية حقيقية لكن لا يتمتعون بسلطات إدارية معينة.¹

تعد ليبيا من المجتمعات العربية القليلة التي تؤثر القبيلة فيها تأثيرا كبيرا على نظامها الاجتماعي وتلعب دورا رئيسيا في توجيه الأحداث السياسية وصياغة الفكر السياسي للجماعات والعناصر السياسية، وترجع استمرارية التأثير القوي للبيئة القبلية في المجتمع والسياسة الليبية لتحكم القبيلة الزراعية - ما قبل البترولية - وعلى مصدر الإنتاج الوحيد وهو الأرض، ومما ساعد على استمرار هذا الوضع المسيطر القبيلة هو تدني النشاط الصناعي بما يؤدي إليه تمركز عمالي وبلورة طبقة وسطى الأمر الذي كان يمكن أن يشكل في حال حدوثه نواة لقيام تنظيمات ثانوية بديلة للقبيلة والخروج عن دائرة النظام القبلي.²

¹ - علي خيضر مبرز، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012، ص 75.

² - Yahya h.zoubir, haizam amirah Fernandez, **North Africa: politics region and limits of transformation**. New yourk, rout ledge, 2008, p 253.

المطلب الثاني: أبعاد الأزمة الليبية.

أولا سقوط نظام القذافي وانتشار الفوضى.

عاشت ليبيا منذ عقود تحت نظام قل نظيره في الزمن المعاصر. حال وترقيم أي نوع من أنواع المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية أو الاجتماعية أو المدينة كما ترفعها من النخب الثقافية التي قد تشكل مرتكزات الحياة السياسية والمدنية في المستقبل المنظور، مما يعني وجود فراغ كبير في الحياة السياسية والإدارية عند سقوط نظام القذافي، نتيجة عدم الخبرة السياسية والمهنية لدى من سيتولون تسير دواليب الدولة من بعده، وكذلك لحجم الفراغ الإداري لغياب مؤسسات الرسمية قادرة على تسير شؤون الدولة، مما سيعقد ترتيب أوضاع ليبيا ويجعلها تترنح لفترة طويلة نسبيا مفتوحة على كل الاحتمالات.¹

خلق الوضع الإقليمي نتيجة الصراع الداخلي في ليبيا وعدم استقرار الوضع الأمني بيئة مناسبة لنشاط العديد من الجماعات المتطرفة والإرهابية، وذلك لانتشار السلاح ورواج تجارته في ليبيا وتهريبه عبر الحدود الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا لدول الجوار حيث إن مصر تعاني من تدفق السلاح المهرب إليها، ولقد سبق إن أُلقت القبض على مجموعات متخصصة في تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية المصرية، ولا يختلف الأمر كثيرا في الجزائر حيث بعض المحللين إن أحداث "تيفنتورين" هي نتيجة لعدد من الأسباب من بينها تردي الأوضاع في ليبيا كما قامت قوات حرس الحدود حسب مجموعة من التقارير بمصادرة عدد كبير من الأسلحة القادمة من ليبيا نحو الجزائر، إضافة تجارة الأسلحة أصبحت رائجة في ليبيا، طالت مجموعة من الدول الإفريقية مثل مالي ونيجيريا، حركة " بوكو حرام"، إضافة إلى حركة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هذا ما يجعل ليبيا في هذه الفترة خطرا على نفسها وعلى جيرانها خاصة دول الساحل والصحراء من مصر شرقا إلى سواحل المحيط الأطلسي غربا.

أدى نشاط العديد من الجماعات المتطرفة في تزايد مستمر نتيجة انتشار الأسلحة المصرية وقد سبق و إن أُلقت القبض على بعض الجماعات النشطة في هذا المجال، ولا يختلف الحال في الجزائر بحيث سبق لمتشددين أسلاميين الاستيلاء على مجمع (ان امناس).

¹ - زياد عقل، "الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الأجنبي"، ملف الأهداف الإستراتيجية، العدد، 196، أبريل 2011، ص 45.

للغاز الطبيعي كما انتشار الأسلحة باتت تجارة رائجة في ليبيا طالت دول أفريقية متعددة، حيث لعبت دورا كبيرا في تقوية الجماعات المسلحة في مالي خاصة في ظل صراع مع حركة (أزواد) مع نظام الحكم في مالي.

الأمر الذي أدى إلى زعزعة البلاد ومساندة بعض الجماعات الجهادية داخل هذا البلد من فرص سيطرتها على الأراضي الواقعة في شمالها، وقد سبق للأمم المتحدة ان حذرت من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة (بكو حرام) المتشددة في نيجيريا، علما ان هذه الجماعة تقيم علاقات قوية مع نظام القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.¹

ثانيا: الإرهاب في ليبيا

يعود تاريخ ليبيا مع التطرف المقترن بالعنف إلى فترة الحرب السوفياتية على أفغانستان عندما قام عدد من العائدين من الحرب الأفغانية بتأسيس الجماعة الإسلامية المقاتلة " بليبيا (LIFG).

ولكن نظام العقيد "معمر القذافي" أجبر المتطرفين في ليبيا على التواري على الأنظار، وتعرض العديد من مقاتلي الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا للسجن، في حين لجأ بعض منهم إلى منطقة الجبل الأخضر في شرق ليبيا، ومع ذلك قررت بعض العناصر المتطرفة مواصلة القتال في الخارج، حيث تسهم ليبيا من حيث نصيب الفرد بواحد من أعلى معدلات المقاتلين في الصراعات في أفغانستان والعراق وسوريا.²

وقد تغير المشهد تماما بعد الانتفاضات العربية 2011 وسقوط نظام "القذافي" حيث تضاعف عدد الفصائل الإسلامية المسلحة التي تعمل علانية وبلا استحياء في ليبيا، ونجحت في استغلال ضعف مؤسسات الدولة الليبية، وتدهورت قدرات القوات المكلفة بخطط الأمن وإنقاذ القانون واضطربت الحدود وفقدت الدولة سيطرتها على المساجد.

أصبحت ليبيا بعد سقوط نظام "القذافي" معقلا لعدد كبير من الجماعات المتطرفة ومنها العديد من المجموعات التابعة لجماعة أنصار الشريعة، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وكتائب منفردة مثل. كتيبة شهداء "ابو سليم" في مدينة درنة.

¹ - مركز الحرية للدراسات، دول مجلس التعاون والثورة الليبية، الدوافع والأدوار، مأخوذ من:

[http://www.studies:djazeera.net/repport/2011/2001.721105012625389.htm\(22/05/2014\)](http://www.studies:djazeera.net/repport/2011/2001.721105012625389.htm(22/05/2014)).

² - أيمن السيبي، ثورة 17 فبراير والوجه السري للقذافي، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2011، ص 149.

واستفادت الجماعات المتطرفة التي تنتشر في منطقة الساحل والصحراء لكل من ليبيا باعتبارها مخزونا للأسلحة والدخائر وتشتمل هذه الجماعات جماعة المرابطون بقيادة "مختار بلمختار"، والانفصاليين من قبائل الطوارق، وجماعة الشباب المجاهدين في الصومال، وجماعة جند الخلافة في الجزائر.

وشهد عام 2014 أول ظهور لتنظيم "داعش" في ليبيا، حينما رجع عدد المقاتلين الأجانب في العراق وسوريا إلى سقوط رأسهم في مدينة درنة الواقعة شرق ليبيا، وبعد عودتهم بعدة شهور، قام هؤلاء المقاتلون العائدون إلى درنة بتأسيس مجلس شورى شباب الإسلام وأعلنوا البيعة لقائد تنظيم "داعش" "أبو بكر البغدادي".¹

استلهاما للفترة التي سبقت الاستعمار في ليبيا حينما لم تكن هناك دولة ليبية موحدة، أعلن تنظيم "داعش" منطقة "برقة" في شرق ليبيا باعتبارها مقر الخلافة (ولاية برقة)، ولكن في احد المؤشرات الدالة على ان تنظيم "داعش" لن يستطيع تثبيت إقدامه بسهولة في ليبيا، فإن تحالفا من الميليشيات المتطرفة في هذه المنطقة طرد التنظيم من المدينة في يونيو 2015 بعد مرور تسعة شهور من استيلائه عليها، ومن ثم تقهقر تنظيم "داعش" إلى ضواحي درنة ومنطقة الجبل الأخضر.

وينظر دوما إلى تنظيم داعش باعتباره واردا من الخارج وغريبا على المجتمع الليبي القائم على القبائل، وبالرغم من ذلك فإن التنظيم حقق نجاحات ملحوظة في مدينة سرت الساحلية، حيث استطاع فرض سيطرته بسرعة على منطقة تمتد بطول ساحل البحر المتوسط لمسافة تزيد 200 كلم، وأعاد تسمية المنطقة لتصبح إقليم الخلافة في طرابلس والمنطقة المحيطة "بسرت" هي المنطقة الوحيدة الكبيرة نسبيا التي يسيطر عليها النظام خارج العراق وسوريا.²

استغل تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية الفرصة الضاربة في ليبيا بفضل سيطرته على مساحة كبيرة من الأراضي بحيث سيطر هذا التنظيم على المنشآت النفطية وشبكات الاتجار

¹ – Alex j.Bellamy, the responsibility to protect and the problem of regim, in: Thomas Gwess and others the responsibility to protect, USA: university of oxford, 2011, p21.

² – Frederic whery and ala- rababa'h rising out of choos the Islamic state in Libya, Carnegie endowment for interatool peace, 5 march. 2015.

في البشر وتتجيد العناصر المتطرفة وعناصر من المهاجرين الذين يعانون من الحرمان الاقتصادي مما يوفر لهم موارد مالية وبشرية سهلة المنال.

ولقد ازداد تمدد "داعش" في ليبيا حول الروابط القوية بينه وبين "ابو بكر البغدادي"، وازدهار أنشطة التهريب المهاجرين والمساعدة التي يحصل عليها التنظيم من الموالين للنظام السابق، ليزداد الخطر أكثر في احتمال التحالف والتعاون بين تنظيم "داعش" في ليبيا وبين المجموعات المتطرفة في القارة الأفريقية.¹

إن التهديدات التي يمثلها تنظيم "داعش" في ليبيا لا تقل عن تلك المخاطر والتهديدات التي يمثلها في سوريا سواء في سور أو العراق أو غيرها من المناطق: يرهب الأبرياء ولا يحترم أي مؤسسات أو معاهدات وطنية أو دولية ويتستر خلف راية الإسلام زورا وبهتانا وقد وصف سعادة السفير "يوسف العتيبة"، سفير دولة الإمارات.

المتحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الحرب على التطرف عن حق بأنها ليس على الإسلام بل على النقيض من ذلك فإنها معركة لإنقاذ الإسلام من برائن طائفة تحت على الموت وتختطف الدين كله لنشر أفكار الكراهية والقتل.

ثالثا : الاتجار في البشر:

إن احتمال داعش في الشبكات المربحة للاتجار في البشر التي تربط افريقيا جنوب الصحراء بأوروبا من النتائج المخيفة أيضا، فالمدن الواقعة في الصحراء الجنوبية الليبية ومنها " اوباري"، و " غارت" و " مبها"، والكفرة تعيش على تهريب المخدرات والسجائر والأسلحة، والمهاجرين، ويستفيد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالفعل من هذه التجارة المربحة في الجنوب من خلال الدخول في علاقات تحالف مع قبائل الطوارق المهمشة التي تقطن هذه المناطق.

وهناك احتمالات في اللحظة الراهنة لظهور مثل هذه الأنظمة في المدن الساحلية الليبية جواد ازدهار أنشطة التهريب غير الشرعية للمهاجرين وفي حين أنه من الصعب تقدير حجم تجارة تهريب المهاجرين.

إحدى النشرات الصادرة عن المبادرة الأمريكية لمكافحة الجريمة المنظمة تشير إلى أنها زادت مبلغ يتراوح بين 8 إلى 20 مليون دولار أمريكي قبل 2011 إلى مبلغ يتراوح 255 إلى 323

¹ – yousef al otaiba. A positive agenda for the middle east, csis middle east program, 29 january

2016. <http://csis.org/files/attachments/160129-ambassador-alotaiba-csis-pdf>.

مليون دولار أمريكي في 2015 في ليبيا بمفردها، ويتيح ذلك موارد مالية سهلة للكثير من الليبيين وكذلك للمجموعات الإرهابية، وترفع هذه الاحتمالات من مستوى المخاوف من اختراق الإرهابيين لنظام الهجرة بين المهاجرين المتجهين إلى أوروبا كما يزيد التهديدات الأمنية.

المبحث الثاني: تأثيرات التهديدات الأمنية في ليبيا على دول المغرب العربي:

لم تخل دول الجوار لليبيا من التوترات السياسية على مدار الأعوام الثلاثة الماضية منذ بداية الأزمة، ولهذا كانت الأزمة الليبية ملفا سياسيا ديبلوماسيا ثقيلًا، ثم مع مرور الوقت وحدثت تطورات سياسية داخل ليبيا وفي دول الجوار، أدى ذلك إلى أمانة الملف الليبي، وكمحصلة لذلك أصبح ينظر للليبيا على أنها تشكل مصدرا من مصادر التهديد الوجودي، وهو أمر سلبي حسب "باري بوزان". إذ يدل على عدم قدرة الإجراءات السياسية العادية على احتواء المسألة المأمنة، وعليه لابد من النظر لهذه العملية كاستثناء والحل عندها هو نزع الطابع الأمني Desécuration حيث الرقابة والتقييد بالقوانين والضوابط الديمقراطية.¹

المطلب الأول: التهديدات الأمنية في ليبيا وأثرها على الأمن في الجزائر:

إن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره، فليبيا تعيش انفلاتا أمنيا كبيرا بسبب غياب السلطة المركزية وانهار منظومة الأمن والدفاع، أضف إلى ذلك دخول عديد الدول على خط التنافس والتدخل لإدارة الملف الليبي كل وفق مصلحته الإستراتيجية في هذا البلد الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة، ونتيجة لذلك أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر، إضافة إلى خطر تغذية منابع الإرهاب وتحالفه مع الجريمة المنظمة. ١. تأثير الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية: تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مالي وتشاد وشرقا تونس وليبيا وغربا المغرب والصحراء، وتبلغ مساحتها 2381741 كلم² ، فهي تقسم 1376 كلم من الحدود مع " جمهورية مالي"، و 956 كلم مع "جمهورية النيجر"، و 463

¹ – Algeria country of origin information report. home.office u k borger agence, 14 march 2011, p 10.

كلم مع الجمهورية الإسلامية الموريتانية، و 1559 كلم مع المملكة المغربية، و 42 كلم مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية، و 982 كلم مع ليبيا.¹

تأسيسا على ما سبق يتضح جليا شساعة حدود الجزائر، وهو ما يعرض أمنها للاحتراق على عدة منافذ برية، كما نلاحظ أن ليبيا تقاسم الجزائر 992 كلم من الحدود المكشوفة، وبفعل الأحداث المتصاعدة في دول جوارها منذ 2010، هذه الحدود مرشحة لتشهد تهديدا كبيرا، يوازيه إنفاق عسكري يثقل على الخزينة العامة للدولة، ومنه تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية معضلة أمنية فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار الجغرافي المغربي-الساحلي، وهي متنوعة ومتعددة وذات مسارات غامضة، إذ تطلب تأمين الحدود اتفاقا بين طرفين لضمان تنسيق المهام والأعباء الأمنية، ويسبب غياب الطرف الآخر في المعادلة الأمنية الجزائرية- الليبية أو لتوسع الرقعة على سبيل تبيان حجم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر في ظل استمرار تصاعد الأزمة الليبية فنقول الساحلية، فإن السياسة الجزائرية تعتبر معالجة للاختلالات الوظيفية الأمنية في الدول المجاورة أولوية قصوى، حيث تمر تونس بمرحلة انكشاف أمني بسبب طبيعة الفترة الانتقالية خاصة أن جيشها محدود الجوار والإمكانات و تنقصه الخبرة في التعامل مع الجماعات المسلحة، أما جنوبا فتأمين الحدود مع مالي مرهون بإيجاد تسوية لأزمة حركة "الأزواد"، حيث لا تتحول إلى ملاذ ومقل للجماعات المسلحة. أما فيما يخص ليبيا، وأمام تصاعد الأزمة فيها فإنها على وشك أن تتحول إلى حاضنة استراتيجية لانتشار الأزمات، فهي تعاني من غياب الدولة وتفكك المجتمع وتعدد الميليشيات المسلحة، وظهر نموذج الحرب بالنيابة، وهذه كلها معطيات تبرز مدى ضرورة تأمين الحدود أكثر من أي زمن مضى.²

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في ليبيا وأثرها على الأمن في تونس:

تعتبر تونس هي المتضرر الثاني من الأزمة الجديدة في ليبيا، لأن سيطرة الدولة الإسلامية على مدن ومناطق في ليبيا المجاورة سيهز استقرار تونس ويجعلها لقمة سائغة لخطر هي غير مهيأة لمجابهته على جميع الأصعدة، ويقف التونسيون على حبل رفيع في الأزمنة الليبية سعيا إلى

¹ - توفيق الهامل، الجزائر، "تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية"، الجزائر، مركز الجزيرة للدراسات، مأخوذ من: <http://studies.aljazera.net/reports/2015/05/2015> يوم 20. 05. 2015، 13.10.

² - سرج دانييل، الموقف الدولي والروسي من التدخل الدولي في ليبيا، مأخوذ من: <http://studies.aljazera.net/reports/2011/2011135827019htm>.

المحافظة على مسافة متساوية مع الفريقين. ولقد تعرض التونسيين العاملين في ليبيا لأعمال خطف أو اغتيال، واتخذت تداعيات الأزمة الليبية على تونس ثلاثة أشكال: أولها عسكري، ثانيها اقتصادي وثالثها اجتماعي.

أولا : الجانب العسكري.

إن تمدد الدولة الإسلامية إلى ليبيا المجاورة، جعل خطر اختراق الحدود التونسية مسألة وقت، بخاصة في ظل وجود مجموعات محل موالية (القاعدة)، فقد كان لتصريح العقيد "معمر القذافي" الذي انتقد الثورة التونسية واستهجن قيامها، أثر كبير على التونسيين الذين توجسوا خفية من عمل قد يقدم عليه "القذافي" لإجهاض ثورتهم، وإعادة صديقه المخلوع، وهو الأمر الذي أكده رئيس الجمهورية التونسية المؤقت مؤخرا. ورغم تراجع تلك المحاولة، فإن تواصل القتال بين كتائب العقيد والقوى المناهضة له وقد ولد أخطارا أمنية جديدة على البلاد التونسية، وذلك نتيجة: عبور كتائب القذافي الحدود التونسية عدة مرات لملاحقة الثوار والسكان الليبيين الفارين من ساحات القتال في منطقة الجبل الغربي.¹

مما أدى إلى اشتباك تلك القوات مع القوات التونسية في عدة أماكن خاصة في بلده الذهبية الحدودية، تكرار إطلاق قوات القذافي على البلدة ، مما للحق أضرارا بالمباني، وتسبب في إصابة بعض السكان تزايد أعداد المتسللين التابعين للقذافي إلى الأراضي التونسية بما يحملون من سلاح.

ثانيا: الجانب الاقتصادي:²

- تراجع التبادل الاقتصادي بين البلدين تراجعا حادا، إذ سجلت الصادرات التونسية باتجاه السوق الليبية خلال الشهرين الأولين تراجعا يقدر ب 22.5% .

- تضرر قطاع السياحة بأنواعه المختلفة (الترفيهية والاستشفائية) تضررا كبيرا بعد تقلص تدفق السياح الليبيين إلى حدوده الدنيا وهو ما أدى إلى تراجع مداخيل الكثير من النزل والمصحات الخاصة وبالتالي تراجع حجم العملة الصعبة.³

¹ - أحمد، إبراهيم خيضر، ليبيا، صراع على النفط أم السيطرة على المصرفية، مأخوذ من:

<http://www.alukan.net/web/khedr/1862/34981> .

² - عدي شحات، الاقتصاد والثورة في ليبيا، مأخوذ من:

<http://www.albassah.net/ar.articles.2011/2012/sahatat170212.htm>

³ - توفيق الهامل، الجزائر، "تفقيرات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية"، المرجع نفسه.

- تشكل ليبيا سوقا أساسية للبضائع التونسية، ولاندلاع الأزمة الليبية يجعل تونس تخسر هذه السوق الهامة، في وقت هي بأمس الحاجة إليها مما سيضاعف من مشاكلها الاقتصادية وهو ما ينعكس على الوضع الاجتماعي والسياسي، ويزيد من إمكانيات تعثر مسار التحول الديمقراطي لغياب المناخ السياسي والاجتماعي المساعد على ذلك.

ثالثا: الجانب الاجتماعي

أدت الأزمة الليبية إلى توقف مئات من العمال الأجانب على الأراضي التونسية، نازحين من ليبيا، وقيام تونس بتوفير لهم الخدمات الأساسية، سيزيد من مشاكل اقتصادها الذي كان يعاني من تبعات الثورة، لتحمله أعباء إضافية بفعل هؤلاء اللاجئين، مع صعوبة تحديد تلك الكفالة في الوقت الحاضر، لأن بقاء بعضهم قد يطول على الأراضي التونسية لعدم وجود دول راغبة في استقبالهم. - رجوع آلاف من أفراد الجالية التونسية التي كانت تعمل في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل وتعميق مشكلة البطالة.

- تدفق اللاجئين من جنسيات مختلفة، وهم الذين تدفقوا على البلاد التونسية، ورغم إجلاء أغليبتهم عبر أن تونس مازالت تحتضن جزءا منهم، وهو ما يشكل عبئا أمنيا واجتماعيا واقتصاديا وأخلاقيا في منطقة تواجدهم (تهريب الذهب، العملة، المخدرات)¹.

المبحث الثالث: مسارات الأزمة الليبية وتداعياتها المستقبلية.

إن محاولات استشراف المستقبل في أي بلد من البلدان يعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، يأتي في مقدمتها درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإمكانيات تصوره، وثانيا علاقة هذا البلد بدول جواره بالإقليم الذي يعيش فيه، ويتفاعل مع قضاياها سلبا أو إيجابا، وأخيرا علاقته بالعالم الواسع والعصر ومتطلباته وأدواته.

ومع الأحداث المتصاعدة بشكل سريع في ليبيا يصعب تحديد سيناريو بعينه، كوضع مؤكد الحدوث على الأقل في المستقبل القريب، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى اقتراح جملة من السيناريوهات المحتملة الوقوع في الزمن القريب في ليبيا دون أن نجزم بيقين حدوث سيناريو دون الآخر، نظرا - وكما سلف ذكره-، إنّ الأزمة الليبية عرفت منذ ظهورها تواترا سريعا للأحداث ومواقف مختلفة إقليمية ودولية منها وهو ما يصعب التكهّن بسيناريو دون غيره.

¹ - حسن صبرا، نهاية جماهيرية الربيع، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2012، ص 231.

مما سبق سأحاول حصر الاحتمالات في ثلاثة سيناريوهات يقترب الأول منها إلى احتمالية تواصل التصعيد لحد انفجار صوب أهليه وصولا إلى حالة الفوضى والحرب، أما الثاني فيتمحور حول احتمالية.¹

مما سبق سأحاول حصر الاحتمالات في ثلاثة سيناريوهات يقترب الأول منها إلى حالة عدم الاستقرار، أما السيناريو الثاني فيدور حول الفوضى والحرب، في معين ينصب الثالث حول التسوية السلمية الملف الليبي وما يحمله من آفاق جديدة لإعادة بناء ليبيا بأقل الأضرار.

المطلب الأول: سيناريو الاستقرار (بقاء الوضع الراهن).

تعيش منطقة المغرب العربي منذ ما يزيد عن السبعة أشهر على وقع الثورات والهزات الاجتماعية المطالبة بالتغيير وها هو الشعب الليبي يشارف على تحقيق أكبر الانتصارات على نظام الحكم الفردي المستبد الذي عرفه منذ أكثر من أربعين عاما.

الحرب في ليبيا هي بالتأكيد الأزمة الأكثر تطورا وحضوره في المنطقة منذ الثورة التونسية، وهما الحدثان اللذان مثلا أهم تحول سياسي مغربي منذ الاستقلال، مع هاتين الأزمتين، بحيث ارتفعت مسببات التوتر في المنطقة بأسرها، ولا يمكن أن ننكر أن عناصر عديدة تمثل تهديدات الاستقرار، إذ لم يمكن على المدى المتوسط والبعيد فعلى الأقل على المدى القصير.

ما من شك إذن إن الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وتأهب القوى المعادية للثورة المضادة، جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلسل عدد آخر إلى الأراضي.²

مع توتر الأوضاع الأمنية و السياسة، يمكن ان يستمر العنف في طريقه نحو سيطرة كتائب فجر ليبيا على أجزاء من الدولة الليبية، وذلك بحكم الطبيعة القبلية الحادة، والتشدد من قبل الجماعات الجهادية، بالإضافة إلى احتلال الجيش الليبي واعتماده على أحد قادته المنشقين عنه،

¹ - يوسف الصواني، ليبيا بعد القذافي، الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 395، جانفي 2011، ص 35.

² - خير الدين حسيب وآخرون، الربيع العربي، إلى أين؟ آفاق جديدة للتخيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 271.

ومع التصعيد توقع ما ستسفر عنه المعارك، إذا ما كانت تسترجع قوات اللواء " حفتر " مدينة بن غازي وطرابلس ام ستظل المدينتان رهينة الصراع الدائم.¹

ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في ما وصفوه ب مرحلة متقدمة من التسليح السريع جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، حيث نشهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، انطلاقا من ليبيا، الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل إلى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا، وذلك على ضوء إمدادات عسكرية ثقيلة لعناصره، إن هذه المجموعة المسلحة لم تكن تتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشيكوف، وأصبحت تمتلك بعد نفاذها إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ، والتي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت في قبضة النظام الليبي.

لقد بات جليا ان تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار منطقة شامل أفريقيا يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا إلى البلدان المجاورة وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية مت من وإلى ليبيا، وهو ما يؤكد أيضا إلقاء القبض على عناصر من التنظيم الإرهابي في كل من الجزائر وتونس، ومصر وهم يحملون أسلحة مهربة من المعيار الثقيل.² وهذا السيناريو منبئ بجرب أهلية لن تؤدي إلى نظام سياسي متوازن ومستقر، خاصة في ظل تقارير تشير إلى سيطرة جماعات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على مدينة درنة الليبية.

المطلب الثاني : سيناريو الفوضى والحرب (تفاقم الأزمة).

وهو السيناريو الأسوأ وكونه يخدم مصالح المافيا وتجار السلاح في ليبيا، بحيث اتسمت الثورة في ليبيا ثورة 17 فبراير 2011، بغياب وجود مؤسسات أمنية وعسكرية و القضائية، ما شجع على ظهور الكثير من المجموعات المسلحة، وبالتالي تنامي التجارة غير الشرعية للسلاح،

¹ - عبد بلعزيز، مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي، مجلة المستقبل العربي، العدد 393، نوفمبر 2011، ص 121.

² - وليد السكران، دولة الديمقراطية أم دولة العسكر، مأخوذ من:

<http://www.libyaalyaum.com/news/index.php?d:21textid=8532> .

سبب المشكل في تشكيل حكومات انتقالية واستمرار الخلاف بشأن حسب سلاح الثوار، والتعثر في إعادة تشكيل القوات العسكرية والشرطية.

كل هذه العوامل ساهمت في بروز الكثير من الجماعات والكتائب المسلحة التي استولت ضعف الدولة لبسط سيطرتها وخاصة تأمين الحدود لتأمين المزيد من الأسلحة، كما أن عسكرة الانتفاضة وفرت الظروف المواتية للحرب الأهلية، وبالتالي تنامت هذه التجارة، فضلا عن التدخل العسكري الذي شجع على المزيد من توزيع الأسلحة، التي تصل حسب التقديرات إلى ما بين 22 / 28 مليون قطعة ووجود أكثر من عشرة آلاف تاجر سلاح في ليبيا.

هذه التجارة غير الشرعية أفضت إلى التأثير في الجانب الشخصي للأفراد الليبيين، عودة القبيلة (قبلية) لليبيا تأخر العدالة الانتقالية وعودة الصراعات بين القيادات العسكرية لهذه الاعتبارات وغيرها يعتبر الانتشار الكبير للسلاح. هذا السيناريو يعتبر من أسوء مآلات الأزمة الليبية وأكثرها خسارة، إذ سيؤدي إلى تهالك كافة مقومات الدولة الليبية وتآكل مقدراتها وتحاقق أبنائها، وتكالب كل الأطراف ذوي المصالح المتباينة للظفر بصفقات مريحة للسلاح وإغراق ليبيا في فوضى عارمة مستديمة شبيهة بالحالة الصومالية، أو جعلها معلقا للجماعات الإرهابية ومسرحا دمويا للعنقيات الاثنية والطائفية خصوصا مع تحول أداء بعض الدول العربية وتحيزهم مع أحد أطراف النزاع في ليبيا وقيام بعضهم بالتمويل بالسلاح بالطائرات والمال بدل التوسط لإيجاد الحلول السلمية والضغط على الفقراء للتجاوز وحل المشاكل سياسيا، وهذه الخطيرة بلا شك من شأنها إن توجب جدوة الصراع في ليبيا وترجح كفة طرف دون آخر بالقوة العسكرية بدل الطرح السلمي مما يورث الأحقاد بين فئات الشعب الليبي ولا يقضي على أسباب النزاع من جذوره.¹

المطلب الثالث: سيناريو السلم التسوية السلمية للأزمة الليبية

يقصد بالتسوية السلمية إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية بعيدا عن العنف والتدخل العسكري العمري، الذي ينهي حالة الاقتتال في ليبيا ويدفع بها نحو بناء دولة مؤسسات، وهو ما تركز عليه جل المبادرات الدبلوماسية في سعيها لبعث حوار وطني ليبي شامل بعيدا عن لغة السلاح. وإن كان يبدو هذا السيناريو هو الأفضل إلا أنه الأصعب، فقد يكون الخوف من تصعيد المعارك وما قد تؤدي إليه حرب أهلية هو الدافع لدى كافة الأطراف إلى التهدة ووضع اتفاق تسوية لاحتواء

¹ - ميلاد الحارثي، سيناريوهات المواجهة المسلحة في ليبيا، مأخوذ من:

الوضع أو التخفيف من حدته، ويكون أساس التسوية استكمال المرحلة الانتقالية بانتخابات برلمانية ورئاسية تضمن التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى فتح الحوار والاتفاق على الملفات الآتية: المصالحة الوطنية الشاملة بين كل الأطراف. التأكيد على الديمقراطية والسعي إلى تعددية سياسية حقيقية من خلال تهيئة حياة حزبية سليمة، وتعدي الفكر القبلي في السياسة.

جمع السلاح من كافة الجماعات وتوحيد الميليشيات في جيش ليبي واحد دون تفرقة بين جماعة وأخرى وبالرغم من صعوبة هذا الحل إلا أنه يظل سيناريو محتمل.

دعم المصالحة الوطنية في ليبيا:

ففي ظل أعمال العنف ناشدت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية الأحزاب السياسية والأطراف المتصارعة في ليبيا وطالبتها بضبط النفس وحل الأزمة عبر الحوار، فقد أبدت بعض الدول قلقها من أعمال العنف المتصاعدة وحثت كل الفرقاء السياسيين على التصرف بمسؤولية، وأكدت أن الاستقرار لن يتحقق إلا بمصالحة وطنية بين كل أطراف الأزمة، وهذه الآلية لن تتحقق إلا عبر:

1. أن يعطي جميع الليبيين حق المشاركة في بناء الدولة بدون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي أو اجتماعي، وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لكافة الليبيين.
2. الخروج بتصور للجنة الحقيقة والإنصاف التي تحاكم المجرمين وليس بمفهوم العقاب الجماعي لأنصار النظام السابق والابتعاد عن سياسية الانتقام، واللجوء إلى القانون والمحكمة العادلة بشأن أية انتهاكات سابقة.
3. إعادة مرتكزات عمل للمصالحة الوطنية عبر الحوار الشامل لتحقيق التعايش السلمي المشترك، وأن لا تكون المصالحة مجرد آلية فوتية بل تكون إضافة إلى ذلك عمودية من أعلى إلى أسفل، وتكون سياسية وشعبية ودينية وثقافية.
4. اعتماد إجراءات عملية لتحقيق الوحدة الوطنية ووضع أولوية المصالحة الوطنية من خلال تقديم حلول الوسط والتنازلات المتبادلة، وخلق ثقافة تقوم على احترام التعدد والتنوع وضمانه دستوريا وقانونيا وسياسيا.
5. الاستفادة من تجارب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مناطق العالم المختلفة.

6. الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية والغربية بشكل خاص، في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في ليبيا.¹

7. ضرورة إعادة إصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية للدولة الليبية الحديثة، وإنجاز مهمة الوحدة الوطنية والاستقرار الأمني والمجتمعي، بتجريد الميليشيات من سلاحها وبناء جيش وطني قادر على حفظ وحدة وأمن ليبيا.²

تتجلى صعوبة "سيناريو التسوية السلمية" في ضرورة إشراك كل الفعاليات الليبية كالأعيان والمجالس الحكماء ومجالس الشورى وفعاليات المجتمع المدني في عمليات الوساطة، كما تم في اتفاق بنغازي، كما أن الحوار يجب أن يشمل نقطتين تتمثل الأولى في توزيع الثروة والسلطة، لأن هذا البعد حاضر بقوة في الصراع وإن كان محجوبا بقضايا الشرعية الثورية والشرعية الانتخابية والرؤى الليبرالية والرؤى الإسلامية للدولة، وهو حاضر أيضا في دعوات الحكم الذاتي وإحياء الفيدرالية التي تطالب بها العديد من المناطق، أما القضية الثانية فتتمحور حول نزع السلاح والطريقة المتبعة لتحقيق ذلك والجهة المخولة بها.

ورغم كل ما ذكر سابقا سيبقى الحل السلمي أحسن مبادرة لحل الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري الذي لن يساهم إلا في تمديد الأزمة وتصعيدها وانتشارها إلى دول الجوار، ويبرر لضرورة التدخل الأجنبي لحكم الأزمة عسكريا وتحول المنطقة إلى مستنقع أزمات سيغرق الجوار الإقليمي وحتى الدولي عامة بتهديدات أمنية جادة تتورط بها العديد من الدول، وهو الأمر الذي يجعل جل الخبراء الاستراتيجيين يحذرون وبشدة من ورطة تدخل عسكري جديد في ليبيا. ويعرف هذا السيناريو تطبيقات واقعية من خلال جولات الحوار التي تبدأ بين الأطراف الليبية، على غرار غدامس 1 سبتمبر 2014، وعقدت الجولة الأولى في الحوار برعاية الأمم المتحدة من خلال مبعوثها الأممي "برناردينو لبيون" في 29 سبتمبر 2014 بمدينة "غدامس" الليبية على حدود الجزائر.³

¹ - صالح الغثان، "بعد القذافي مازال الطريق طويلا"، مجلة العرب الدولية، العدد 1571، أبريل 2012، ص 30.

² - محمد عبد الحفيظ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بغد ثورة 17/ فبراير في ليبيا، مجلة شؤون عربية، مأخوذ من: <http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploulds/6/20mohamed/20sheiekh.pdf>

³ - زياد عقل، جذور الأزمة الليبية وأفاق التسوية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاقتصادية، مأخوذ من:

<http://acpss.ahram.org.eg/nwes.aspx?serial=227> 20/07/2015.

ثم توالى بعدها جولات أخرى لم تحصلها الدراسة بالتحليل لخروجها عن الحيز الزمني المقرر لهذه الدراسة. مما سبق توعد الباحثة أن أسلم سبيل لتسوية الأزمة الليبية هو عن طريق تسوية الملف سلميا لتجنب تهديدات جديدة تلوح في الأفق في حالة تورط البلد في حرب أهلية جديدة أو حتى في حالة تدخل عسكري أجنبي بذرائع إنسانية للحفاظ على مكاسب ومصالح دولهم، وهو ما لن يتحقق إلا عن طريق تسليم زمام حل الملف الليبي لليبيين أنفسهم بعيدا عن التدخلات الأجنبية بإشراك مختلف الفعاليات الليبية دون اقصاءات مبرمجة، وعن طريق الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مصالحة وطنية سارت بالبلد للأمام والأمان. كما ننوه إلى أهمية الدور الجزائري الذي تسعى من خلاله لتوفير مناخ الحوار السياسي الجاد مع ضرورة عدم التدخل في الشأن الداخلي واحترام سيادة الدولة الليبية، وتحذر من خطورة التدخل العسكري في المنطقة الذي لن يعصف بالأمن في ليبيا عن هذا التدخل من النكبات الأمنية ستشهداها جل دول الجوار ولن تسلم الدول المتوسطية من آثار ما ستصدره الأزمة الليبية من تهديدات تتبلور أهميتها في موجة الهجرة السرية غير المسبوقة التي ستنتقل من السواحل الليبية نحو السواحل الجنوبية الأوربية كما ستحمله معها من تبعات اقتصادية مضيئة، لتلك الدول، ناهيك عن التبعات الأمنية وحقوق السياسية دون إغفال الاجتماعية أيضا.

ويظل المستقبل في ليبيا مرهونا بعدد من المتغيرات في مقدمتها الوعي الحكومي لصعوبات تلك المرحلة، والعمل على وضع سياسات جادة للتغلب عليها، وكذلك بموقف القوى الخارجية إزاء التطورات في الداخل الليبي، خاصة في ظل تزايد التوقعات بالتدخل في حال استمرت الدولة في فقد سيطرتها على مصادر إنتاج النفط، وتساعد احتمالات توقف صادراته، فتلك خطوط حمراء غربية، مضافا إليها درجات الاستقرار في دول الجوار مثل مصر وتونس وتشاد والجزائر، والدعم الذي يمكن أن تلقاه خارطة طريق المستقبل من شركاء الإقليم في العالم العربي.¹

¹ - دراسة: المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق، الجزء 2 (الأخير)، مرجع سبق ذكره.

*- حوار جنيف عقدت جلساته في 14 و 15 جانفي 2015 أدرجت فيه الأمم المتحدة أكبر عدد ممكن من الأطراف المتنازعة ووسعت دائرة الحوار بحيث شملت قيادات مدنية واجتماعية للمساعدة في التوصل لاتفاق توافقي حول الأوضاع في ليبيا، ولم يأت الحوار بأي نتيجة في ظل غياب ممثلي المؤتمر الوطني، كما كان المكتب الإعلامي لميشيليات فجر ليبيا يعلن عن عدم قبوله بجولة حوار جنيف وعدم قبولها نتائجها مهما كانت، وانتهت جولة حوار جنيف إلى نفس ما انتهت له جولة حوار غدامس عقد جولة جديدة مع التنسيق مع الأطراف المتنازعة بشكل أكبر داخل ليبيا هذه المرة، ومن ثم جاءت حلقة جديدة حلقات الحوار السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة من خلال جولة حوار غدامس عقدت في 14 فبراير 2015، وكانت الأسوأ مقارنة بالجولتين

خلاصة:¹

بتعاضد خطر ليبيا أمام استمرار وتأزم الوضع الليبي والخطر الإرهابي في الساحل ثم انتقاله إلى دول الجوار مما يؤدي إلى تزايد هشاشة أمن حدود دول الجوار، وهو ما يرهق كاهل ميزانية الدولة برفعها لميزانية الدفاع.

دون تسوية سياسية للملف الليبي ستعيش دول الجوار وحتى دول الشمال المتوسطية خطرا كبيرا لامتداد تداعيات الأزمة الليبية إليها وهو ما سيؤثر على أمنها العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني وحتى البيئي.

تعيش ليبيا حالة أشبه بمتاهة تعقدت فيها كل المعطيات الداخلية نظرا للانفلات الأمني وهو ما يصعب حل الأزمة فيها.

لا يزال من الصعب رسم خارطة مستقبلية لمستقبل الأحداث على الأرض الليبية نظرا للانهيال الدولاتي.

السابقتين حيث أدت الاختلافات السياسية الانشقاقات بين الأطراف والتطورات العسكرية على الأرض إلى عدم الاتفاق على أرضية مشتركة للتفاوض، حيث اختلفت الشروط المسبقة للتفاوض وتعددت المطالب وتضاربت. وفي ظل هذا الوضع، دعت الأمم المتحدة إلى بجدولة جديدة من حلقات الحوار السياسي، فكان حوار الرباط في المغرب 5 و6 مارس 2015، بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" بقوة في ليبيا وتنفيذ لعملية ذبح الأقباط المصريين على ساحل سرت الليبية، وهي العملية التي شهدت تدخلا مصريا علنيا على إثر الحادثة للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة في فبراير 2011 بضربها لمعقل "داعش". وقد فرض على هذا التطور واقعا جديدا داخل المشهد السياسي العسكري، فمن ناحية أصبح هناك تهديد أمني جديد يهدد طرف الحوار على السواء يتمثل في تنظيم الدولة الإسلامية، ومن ناحية أخرى ظهر مبدأ التدخل المصري السريع إثر حادثة ذبح الأقباط مهما ظهر الدعم العلني وغير المكشوف فيه من مصر بقدراتها العسكرية والأمنية، والاستخباراتية للجيش الوطني الليبي، ولحكومة عبد الله الثني ومن ثم لمجلس نواب طبرق. كما جاءت هذه الجولة بأجندة واضحة لنقاط الحوار التي سوف يكون لها الأولوية في النقاش وصرح أطراف الحوار أنه سيتم التطرق إلى التوافق حول عملية وقف إطلاق النار بين طرفي الحوار، ثم التوافق على شخصية لقيادة حكومة الوحدة الوطنية التي تسعى الأمم المتحدة إلى إقامتها، ومحاولة التوصل إلى وزراء من الممكن أن يمثلوا مختلف الأطراف في هذه الحكومة رغم كل هذا لم ينته حوار الرباط إلى أي قرارات، ولم يتم الاتفاق على أي النقاط المطروحة في أجندته، مثلما لم تسفر الجولات السابقة على نتائج إيجابية، لم تسفر جولة الرباط على نتائج تذكر، وتوجهت بعض الأحزاب السياسية إلى الجزائر لعقد جلسة حوار هنا، ثم أعلنت الأمم المتحدة على جولة جديدة من جولات الحوار في مدينة الصخيرات المغربية عقد هذا الحوار في 15 أبريل 2015 لم يتوصل من خلاله المتحاورون، وتوالت جولات الحوار وتباينت نتائجها بين تعهد بالتسوية، وتوقيع بالحروف الأولى على مسودة الاتفاق المقترحة من طرف الأمم المتحدة والتمسك بخيار الحل السياسي للملف الليبي دون تفعيل ذلك في الواقع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع:

- ابن منظور، لسان العرب، ط1، القاهرة، دار الحديث، 2003.
- أحمد الراشدي ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية، المكتب للمعارف، القاهرة، 2003.
- إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسية الدولية، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت، 1979.
- بن عمر عبد المنعم النشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 54، 1983.
- جهاد عودة، النظام الدولي، نظريات وإشكاليات، الجزائر، دار النشر والتوزيع، 2005.
- جوزيف ناي وجون ددوناويو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة، محمد الشريف الطرح، العبيكان، القاهرة، 2002.
- روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، تر: يوسف شهين، القاهرة، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، 1971.
- زعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، دار المعارف، القاهرة، 1965.
- عبد المجيد صادق، "أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي"، جامعة القاهرة، مصر، 1976.
- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- علي خيضر مبرزا، ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة، لبنان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2012.
- كخميس شيببي، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة شمال الأطلسي والدول العربية، فترة ما بعد الحرب الباردة، 1991، 2008، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص 14.

قائمة المراجع:

- ليندة عكروم، تأثير التهديدات الامنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، الجزائر: دار ابن بطوطة، 2011.
 - مارتن غريفيش وغيره، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج، دبي، 2008.
 - مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر، شركة باتينيت للمعلومات والخدمات المكتبية، 2005.
 - مصطفى الكثير، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية، منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1986.
 - ناظم الجاسور، اشكالية الحدود في الوطن العربي: دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية، ط1، عمان: دار محدلاوي، 2001.
 - هيثم اللّمع، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي-فرنسي-إنجليزي- المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2005.
- المجلات:**
- بورغاية جمال ، مفهوم الدفاع"في مجلة الجيش، مديرية الإعلام والتوجيه، الجزائر العدد462، جانفي 2002.
 - زياد عقل، الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الأجنبي، ملف الانهدام الإستراتيجية، ع، 196، أفريل 2011.
 - سالم ابو عائشة خليفة، المستوى المعيشي في ليبيا وأثره في النمو السكاني في الفترة 1970 - 2006، مجلة الجامعة المغاربية، العدد الخامس، (إتحاد المغرب العربي: الجامعة المغاربية)، 2008.
 - طارق إبراهيم دسوقي عطية،"الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة"، مصر، دار الجامعة الجديدة، 1996.
 - عبد الحكيم أبو اللوز،"السلفية الجهادية في المغرب :الولادة والمسار، مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي تونس، العدد17، 05 فيفري2010.

قائمة المراجع:

- عبد الله العروي، "المغرب العربي: نظرة مستقبلية"، في مجلة قضايا عربية، مطبعة المتوسط، لبنان، العدد 10 أوت 1975.
- كمال جفال، "القاعدة في بلاد المغرب العربي": الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة، في مجلة المغرب الموجد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17، 2010. فيفري.
- مصطفى كمال طلبة، الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 163، جانفي 2006.
- معلم يوسف، "تأثير بنية الأمن في المتوسط مداخله ضمن الملتقى الدولي " الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري --قسنطينة- قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، 2008.
- نزيه الأيوبي، "جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، في مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 124، أبريل 1996.
- نعمان بنت عثمان، "هذه مرجعيات الجماعة المقاتلة"، مجلة الموحّد، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010.
- الرسائل والمذكرات الجامعية:
- حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعي 2010، 2011.
- حمدوش رياض، "تصور الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، ملتقى الأمن المتوسطي، قسنطينة: جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010، 2011، ص 270.

قائمة المراجع:

- صبر الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995.
 - عمار حجاز، السياسة الأمنية الأوربية تجاه جنوبها المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جوان 2002.
 - لامية فريحة، آخرون، تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على الأرومغربية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006 / 2007.
- المواقع الإلكترونية:
- احمد رجب، حصار النفط، التداعيات الاقتصادية للنزاعات الانفصالية في ليبيا نقلا عن: التحليلات القضايا الاقتصادية حصار النفط، <http://ressideast.org> html تاريخ التصفح 16 / 02 / 2014، التوقيت 21: 55.
 - أكرم حجازي، " القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة،" نقلا عن: <http://www.lawhd..Ws>
 - أيمن حسن، " الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج عن القاعدة وتقدم وثيقة لنبد العنف" نقلا عن: <http://WWW.muslm.net> .
 - توفيق الهامل، الجزائر، تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن: <http://studies.aldjazera.net/reports/2015/05/2015531105449587939.htm> يوم 12. 07. 2015.
 - جاسم شعلان، مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي: بحث في الجغرافيا السياسية، على الرابط: www.uobabylon.edu.iq/.../humanities_ed7_20.doc

قائمة المراجع:

- جريدة البيان ،الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك نقلا عن موقع: arabwork. docwww.albayan.com/image/am ..
- الحسن بن حاج نصر، "تونس والجزائر ترفعان مستوى التنسيق الأمني لضبط الحدود"، جريدة الرياض، العدد 16780، في 03 /06 /2014، متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.driyadh.com>.
- خالد إبراهيم المحجوبي، "الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري"، نقلا عن موقع: <http://www.ahewon.org:de/show.art.asp.raise=200651>
- خديجة عرفة، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني، تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، نقلا عن موقع: <http://www.emax.com/content.asp=2630> ..
- دراسة المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق، الجزء 2 (الأخير)، إعداد: المركز المزماء للدراسات والبحوث/ نقلا عن: <http://almaezmaah.com/ar/news-view-4145.html> بتاريخ 13 /02 /2015.
- دنيا الوطن، الجماعة السلفية الجزائرية تغير إسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب، نقلا عن: <http://www.alerhab.net>.
- ريما صالحا، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي"، لبرنامج على قناة العربية، 8أفريل 2007، المتحصل عليه من: www.alarbiya.net .
- زياد عقل، جذور الازمة الليبية وأفاق التسوية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاقتصادية، نقلا عن: <http://acpss.ahram.org.eg/nwes.aspx?serial=227> .20/07/2015.
- زكريا حسين الأمن، " الأمن القومي" [imafaheem/2000/11/article20](http://www.imafaheem.com/2000/11/article20) ATTP:/WWW .islamoonline. net / Arabic.
- عادل رقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي نقلا عن وقع: <http://www.geocities.com/adel.leggagh/lieles.html>.

قائمة المراجع:

- محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، من الموقع الإلكتروني: <http://www.sisgov.eg/news/34/9.htm> تاريخ التصفح 26 /10 /2013. التوقيت 8: 15
- محمد عبد الحفيظ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بغد ثورة 17/ فبراير في ليبيا، مجلة شؤون عربية، نقلا عن: <http://www.arabaffairsonline.org./admin/upludds/6/20mohamed/20sheie.kh.pdf>
- مختاري بن هبة، "إستراتيجيات وسياسيات التنمية الصناعة، حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسنطينة، 2007-2008.
- مرصد الإرهاب، من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي"، مرصد الإرهاب نقلا عن: <http://WWW.Alerhab.Net>. 2008.
- مرصد الإرهاب، قاعدة دول المغرب العربي يهاجم قيادات بلدان المغرب، نقلا عن: <http://www.alerhab.net>.
- مركز الحرية للدراسات، دول مجلس التعاون والثورة الليبية، الدوافع والأدوار، نقلا عن موقع: [http://www.studies:djazeera.net/repport/2011/2001.721105012625389.htm\(22/05/2014\)](http://www.studies:djazeera.net/repport/2011/2001.721105012625389.htm(22/05/2014))
- منذر سليمان، إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومركزاته، نقلا عن موقع: www.acher.nu.art381.htm، يوم 06 /03 /2013.
- الموسوعة الحرة ويكيبيديا "الهجرة"، نقلا عن: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A%D9>
- الوقت-Middle East on line القاعدة في المغرب العربي - عدد مجهول صحة الفراغ السياسي - نقلا عن: <http://WWW.alwaqt.com/art.Php?aid=45130>

قائمة المراجع:

- algeria country of origin information report.(home.office u k borger agence), 14 march 2011.
- Amn(ticher) rerrisionmming security ; IN S.(steve) and j(bayles) ; global and globalization.
- André Chales Jutieu ,L 'Afrique du nord ,en marche Gallimard , paris, 1975.
- brus maddy, the Arab league comes alive, in: [http://www.meform.org/ 3309/arab.league](http://www.meform.org/3309/arab.league)(30-05-2014.
- david aritten, key figwies in libyas rebel caincel. At: <http://www.bbc.co.uk/newes/world.africa.12698562> accessed: 15/05/2011. Heure 12:06.
- foreign fightess: an updated assessment of thee flow offoreign fighters into Syria and Iraq the soufan group, December 2015..
- Frederic whery and ala- rababa'h rising out of choos the Islamic state in Libya, Carnegie endowment for interatool peace, 5 march. 2015.
- fredirick guillamme duffaur, aperçu du contribution des neogramixier et des theories critique au taurnant reffescif des theories de la securite.
- [http://w.w.w. moquatel. Com/openshare/ behoth/askriat/ososamnwat/ figo2-GIF6CVT.HHTM](http://w.w.w.moquatel.Com/openshare/behoth/askriat/ososamnwat/figo2-GIF6CVT.HHTM) PDE created urith pdf factory par trial ressession-w.w.w.pdf factory. Eam.
- Jean Jaque Roche et Charlot Philippe David : THEORIES DE LA Sécurité. Montech restions. Paris : 2002.
- John Baylis and Seter Smeth.Globaliztion of world potitisc ,secomded .university rarness. New yourk. 2001.

قائمة المراجع:

- Peter Hough ; un destanding global security. London routeledge.1ed.2004 .
- Pierre Vicanova. NOVELLES MENACES :LE PROBLEM DE LA Réception <http://www.cidab.es /castellena/publications of mes/27.hmt>.
- remain Francis, international relation student, why intervention in libya justified, in: <http://www.eir info> 2012 – 01 – 25 why intervention in Libya was– justified 20 – 05 – 2014..
- Said hadadi ; the westerminean as a security aliason between the european union and the meddle east ?. n24 ;1999.
- unsc letter dated 18 november 2015 from the chair of the security council committee pussuant to resolution 1267 (1999). 1989 (2011)..
- Vactor–yres(gheballi) brit gitte sauverrein.european security in 1990 : CHALLENGES AND PERSPERCTIVES CUNDER.GENEVA .1995.
- yousef al otaiba. A positive agenda for the middle east, csis middle east program, 29 january 2016. <http://csis.org/files/attachments/160129-ambassadar-alotaiba-csis-pdf>.

الفهرس

الإهداء

كلمة الشكر

خطة البحث..... ص 04

المقدمة.....ص07

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن

المطلب الأول: تعريف الامن والمفاهيم المشابهة له:..... ص 14

1. أولاً: التعريف اللغوي:.....ص14

2. ثانياً: التعريف القانوني للأمن:..... ص 15

3. ثالثاً: التعريف الاصطلاحي للأمن:..... ص 16

4. رابعاً: تحول مفهوم الأمن وتوسيع مجالاته:.....ص19

5. خامساً: المفاهيم المشابهة لمفهوم الأمن:.....ص22

6. المطلب الثاني: خصائص وأبعاد الأمن.....ص23

7. أولاً: خصائص الأمن..... ص 23

8. 1. النسبية:.....ص23

9. 2. الانعكاسية:.....ص23

ثانياً: أبعاد الأمن:.....ص24

1. البعد العسكري:ص24

2. البعد السياسي:ص25

3. البعد الاقتصادي:ص26

4. البعد الثقافي..... ص 27

5. البعد النفسي.....ص27

1. المطلب الثالث: آليات ومستويات الأمن:.....ص28

2. أولاً: مستويات الأمن.....ص28

. المستوى المحلي:.....ص29

فهرست المحتويات:

المستوى الوطني:	ص 29
3. الأمن الإقليمي:	ص 31
• الأنظمة الأمنية:	ص 31
• الجماعات الأمنية والمجتمع الأمني:	ص 31
4، المستوى الدولي:	ص 32
• نظام توازن القوى:	ص 32
• نظام الأمن الجماعي:	ص 33
• ثانيا: الآليات الكفيلة لتحقيق الامن:	ص 33
• 1. الآليات العسكرية:	ص 34
• 2. الآليات الاقتصادية:	ص 34
• 3. الآليات السوسيو سياسية:	ص 35
• المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأمن:	ص 35
• المطلب الأول: النظريات التقليدية الكلاسيكية:	ص 37
• أولا: المدرسة الواقعية (*) (الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة):	ص 37
• ثانيا: المدرسة الليبرالية (الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة):	ص 38
• المطلب الثاني: النظرية التكوينية/البنائية:	ص 40
• النظرية البنائية:	ص 40
• المطلب الثالث: النظرية النقدية للدراسات الأمنية:	ص 42
• تقديم النظرية النقدية:	ص 42
• المبحث الثالث: التحليل الجيوسياسي للتهديدات الامنية الجديدة:	ص 44
• المطلب الاول: تصنيف مصادر وعوامل تحديد التهديد الأمني.	ص 45
• أولا: مصادر التهديد الامني:	ص 45
• ثانيا: العوامل المؤثرة في تحديد التهديد الامني.	ص 45

فهرست المحتويات:

المطلب الثاني : التحليل الجيوسياسي للتهديدات الامنية الجديدة.....	ص 45
الفصل الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي	ص50
المبحث الأول: المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.....	ص50
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي.....	ص 50
المطلب الثاني: أهمية المنطقة المغاربية:	ص52
1- أولا: الأهمية الإستراتيجية:	ص52
2- ثانيا : الأهمية السياسية:	ص53
3- ثالثا: الأهمية الثقافية:	ص54
4- ثالثا: الأهمية الاقتصادية:	ص54
المطلب الثالث: الأهمية الحضارية والثقافية والدينية لمنطقة المغرب العربي.....	ص55
المبحث الثاني: المنطقة المغاربية كساحة للتهديدات الدائمة.....	ص 49
المطلب الأول: التهديدات التقليدية وهشاشة الامن المغربي.....	ص 56
5- أولا :الخلافات الحدودية.	ص56
6- ثانيا: أزمة الصحراء الغربية.....	ص57
المطلب الثاني: الهشاشة الأمنية وانتشار التهديدات الأمنية الحديدة في المنطقة المغاربية ص	58
أولا: الإرهاب وتأثيره على أمن المغرب العربي:	ص58
. تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي:	ص58
الحركات الإرهابية في الجزائر:	ص60
الحركات الإرهابية في المغرب:	ص62
الحركات الإرهابية في ليبيا.	ص62
المطلب الثالث: الأزمات الداخلية وأثارها على أمن الدول المغاربية.....	ص 66
أولا: الهجرة.....	ص66
ثانيا: المشاكل الاجتماعية.....	ص66

فهرست المحتويات:

ثالثا: قضايا البيئة:	ص 67
رابعا: الأمن الغذائي كمصدر لتهديد الأمن في المغرب العربي	ص 67
الفصل الثالث: الأزمة الليبية وتداعياتها على المنطقة المغاربية	ص 72
المبحث الأول: عوامل التحول السياسي وإبعاد الأزمة الليبية	ص 73
المطلب الأول: عوامل التحول السياسي في ليبيا:	ص 73
أولا: الخلفية الاقتصادية للتحول السياسي:	ص 73
ثانيا: الخلفية الاجتماعية للتحول السياسي:	ص 75
المطلب الثاني: أبعاد الأزمة الليبية	ص 78
أولا سقوط نظام القذافي وانتشار الفوضى	ص 78
ثانيا: الإرهاب في ليبيا	ص 79
ثالثا : الاتجار في البشر:	ص 81
المبحث الثاني: تأثيرات التهديدات الأمنية في ليبيا على دول المغرب العربي:	ص 82
المطلب الأول: التهديدات الأمنية في ليبيا وأثرها على الأمن في الجزائر:	ص 82
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في ليبيا وأثرها على الأمن في تونس:	ص 83
اولا : الجانب العسكري:	ص 84
ثانيا: الجانب الاقتصادي :	ص 84
ثالثا: الجانب الاجتماعي:	ص 85
المبحث الثالث: مسارات الأزمة الليبية وتداعياتها المستقبلية	ص 85
المطلب الأول: سيناريو الاستقرار (بقاء الوضع الراهن).	ص 86
المطلب الثاني : سيناريو الفوضى والحرب (تفاقم الأزمة).	ص 87
المطلب الثالث: سيناريو السلم التسوية السلمية للأزمة الليبية	ص 88
دعم المصالحة الوطنية في ليبيا	ص 89
خاتمة	ص 93
قائمة المصادر والمراجع	ص 94
فهرست المحتويات	

فهرست المحتويات:

فهرس الأشكال والخرائط:

- أ - خريطة تبين منطقة المغرب العربي سياسيا.....ص51
- ب/مخطط يوضح علاقة الأمن الوطني(القومي) بالغايات والأهداف والسياسة الوطنية.....ص30.

الخاتمة

تعاني منطقة المغرب العربي من مشاكل سياسية وأزمات اقتصادية خانقة أنهكت الوضع القائم فيها، بحيث توصلنا مما سبق أن منطقة المغرب العربي تشهد فوضى أمنية وانتشار السلاح والمخدرات وكذا الإرهاب (الجماعات المتطرفة) خاصة في ليبيا، وانتقال العدوى إلى دول الجوار فمثلا الجزائر أمام تحدي مواجهة الإرهاب في التسعينات، وهذا كله راجع إلى الأوضاع أو الأنظمة السياسية الهشة، ضعف البنى المؤسساتية في هذه المنطقة أدلى إلى انقلاب أمني وأيضاً تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلق الكثير من المشاكل والمعوقات في المنطقة المغاربية.

- فالتحول في مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة أكسب موضوع البيئة، الأمن الغذائي، الإرهاب، الهجرة وتهديداتها أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية، بحيث تبلورت قاعدة متينة لأبعاد الأمن يربطه بمختلف أبعاده الحديثة كالأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن العسكري، وإن كل هذه الأبعاد في غاية الأهمية لضمان أقصى ما يمكن من السلامة والأمن.
- عدم وجود تكتل ووحدة وعمل مشترك بين الدول المغاربية أبقى هذه المنطقة في تبعية.

أما الأزمة الليبية بدورها أفرزت العديد من التحديات خاصة بعد سقوط نظام القذافي بحيث دخلت المنطقة في حالة فوضى وأصبحت ساحة لاحتضان كل التهديدات الأمنية الجديدة التي طرأت على دول المغرب العربي بحيث تطورت الثورة في 2011 إلى صراع مسلح ما بين قوات تابعة للقذافي والثوار الذين سيطروا على مدينة بنغازي ومدن ومناطق أخرى في ليبيا، وبذلك أصبح تنامي الإرهاب وظهور الجريمة المنظمة بشتى أنواعها حقيقة ماثلة في ليبيا وأيضاً الفشل في معالجة العوامل الأساسية التي تسهم في استفحال وانتشار هذه الجرائم، إضافة إلى العلاقات المعقدة التي تربطها ببعضها البعض.

وفي الأخير إن بناء استراتيجية أو شراكة قوية بين حكومات الدول المغاربية ودعم خطط فعالة لتقديم قروض صغيرة للفقراء من شأنه أن يدعم جهود الحكومات في مكافحة الجريمة المنظمة، وكذلك خلق للتنمية في الدول المغاربية من شأنه أن يساهم في رفع مستوى الأفراد وتحسين وترشيد الحكم في المنطقى المغاربية.

المأخص

Résumé

La crise libyenne a ouvert un large champ aux vocations , déstabilisatrices dont l'agenda est de profiter du vide sécuritaire et institutionnel. La naissance du Mouvement pour l'Unité et le Jihad en Afrique de l'Ouest qui a revendiqué l'enlèvement des trois humanitaires européens dans le camp de Rabouni, témoigne de la diversification des cellules actives dans la région. La fuite d'extrémistes islamistes des prisons égyptiennes et la libération d'islamistes libyens laissent présager une recombinaison de mouvements radicaux cherchant à peser sur les configurations politiques à venir.

dans les autres pays. Comme le soulignent Pack et Barfi, La Libye n'est pas préparée au choc que la périphérie peut infliger au centre. Quarante-deux ans de régime Kadhafi ont privé le pays de toute institution de médiation... Le centre a besoin de connexions au niveau local et de robustes institutions pour les mettre en place... Refonder le lien entre périphérie et centre est devenu la priorité numéro un ». C'est précisément ce qui semble se dessiner si l'on en croit la formation récente d'une coalition regroupant plus de 40 partis et plus de 200 organisations de la société civile dans laquelle sont représentés les Amazigh, les Toubous et les Touaregs en vue de l'élection d'une assemblée constituante en juin 2012.

Enfin, au niveau régional, l'extension des domaines de vulnérabilités et la multiplication des foyers de tension et d'instabilité des rives de la Méditerranée à celles du Golfe de Guinée, soit par la contestation politique, soit par l'intensification des activités criminelles et le renforcement des réseaux terroristes, s'inscrivent dans la problématique des défis du « printemps arabe ». À l'accumulation de menaces toujours plus protéiformes s'ajoute la fragilité des économies, facteur de détérioration de la situation sécuritaire et de prolongation sinistère des transitions politiques.